


بحوث جغرافية

سلسلة محكمة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

١٠٥



الاتجاهات الحديثة لنمو السكان وآثارها في منطقة
المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية

أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي

جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

الجمعية الجغرافية السعودية (ج ج س)

● هيئة التحرير ●

رئيساً .	أ.د. محمد بن عبد الله الصالح
عضواً .	أ.د. سعد بن ناصر الحسين
عضواً .	أ.د. عبد الله بن أحمد الطاهر
عضواً .	د. محمد بن صالح الربدي
عضواً .	د. محمد بن عبد الحميد مشخص

● الهيئة الاستشارية ●

جامعة الكويت.	أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح
الجامعة الأردنية.	أ.د. حسن عبد القادر صالح
جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية.	أ.د. عبد الله بن ناصر الوليعي
جامعة الملك سعود.	أ.د. محمد بن عبدالعزيز القباني
جامعة أم القرى.	أ.د. ناصر بن عبد الله الصالح

● المراسلات ●

ص ب ٢٤٥٦ الرياض ١١٤٥١
هاتف : ٤٦٧٨٧٩٨ فاكس : ٤٦٧٧٧٣٢
بريد إلكتروني : sgs@ksu.edu.sa

تعبر البحوث والدراسات التي تنشر في بحوث جغرافية عن آراء كاتبها، ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر هيئة التحرير أو الجمعية الجغرافية السعودية .



بحوث جغرافية

سلسلة محكمة دورية تصدرها الجمعية الجغرافية السعودية

١٠٥

الاتجاهات الحديثة لنمو السكان وأثارها في منطقة
المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية

أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي

جامعة الملك سعود الرياض المملكة العربية السعودية

١٤٣٥ هـ - ٢٠١٤ م

ISSN 1018-1423
Key title =Buhut Gugrafiyya

● مجلس إدارة الجمعية الجغرافية السعودية ●

أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكّي	رئيس مجلس الإدارة.
د. محمد بن صالح الربدي	نائب رئيس مجلس الإدارة.
د. علي بن عبد الله الدوسري	أمين السر.
د. محمد بن عبد الله الفاضل	أمين المال.
د. محمد بن عبد الحميد مشخص	رئيس وحدة الدراسات والتدريب
د. محمد بن إبراهيم الدغيري	رئيس اللجنة الثقافية والإعلامية.
د. عنبرة بنت خميس بلال	محررة النشرة الجغرافية
د. محمد بن دخيل الدخيل	عضو مجلس الإدارة.
أ. محمد بن أحمد الراشد	عضو مجلس الإدارة.

● الجمعية الجغرافية السعودية، ١٤٣٥هـ ●

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر
مكي، محمد شوقي بن إبراهيم
الاتجاهات الحديثة لنمو السكان وآثارها في منطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية. /محمد شوقي بن
إبراهيم مكّي - الرياض، ١٤٣٥هـ
٥٨ص؛ ٢٤×١٧سم - (سلسلة بحوث جغرافية؛ ١٠٥)
ردمك: ٧- ٨ - ٩٠٣٥٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨
١- المدن والقرى- السعودية- ٢- المدينة المنورة- سكان أ.العنوان- ب.السلسلة
ديوي ٩١٥.٣٢٢ ١٤٣٥/١٤٨٧ رقم الإيداع: ١٤٣٥/١٤٨٧
ردمك: ٧- ٨ - ٩٠٣٥٧ - ٦٠٣ - ٩٧٨

شكر وتقدير

تمت بحمد الله كتابة هذا البحث الذي وافقت الجمعية الجغرافية السعودية على دعم نشره ضمن أعداد سلسلة بحوث جغرافية، فلا يفوتني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر لكافة أعضاء إدارة الجمعية الجغرافية السعودية على كل ما يبذلونه لاستمرار النشر العلمي بسلسلة بحوث جغرافية، كما أتقدم بأسمى عبارات العرفان لأعضاء هيئة تحرير السلسلة نظير ما يقدمونه من دعم ومجهود للارتقاء بالمستوى العلمي للبحوث المنشورة.
أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكّي

قواعد النشر في سلسلة بحوث جغرافية

- ١- يراعى في البحوث التي تتولى سلسلة بحوث جغرافية، نشرها ، الأصالة العلمية وصحة الإخراج العلمي وسلامة اللغة .
- ٢- يشترط في البحث المقدم للسلسلة ألا يكون قد سبق نشره من قبل.
- ٣- ترسل البحوث باسم رئيس هيئة التحرير.
- ٤- يقدم البحث على (على CD) مطبوع بنظام MS WORD بيئات النوافذ (Windows)، ويترك فراع ونصف بين كل سطر وآخر بخط AL-Hotham للمتن وبالخط Monotype Koufi للعناوين، وبنط ١٦ أبيض للمتن وبنط ١٢ أبيض للهوامش (بنط أسود للآيات القرآنية والأحاديث الشريفة)، ويرفق معه ثلاث نسخ مطبوعة على ورق بحجم A4 ، مع مراعاة أن يكون الحد الأعلى للبحث [٧٥]صفحة، والحد الأدنى [١٥] صفحة.
- ٥- يرسل أصل البحث مع صورتين وملخص في حدود (٢٥٠) كلمة بالعتين العربية والإنجليزية.
- ٦- يراعى أن تقدم الأشكال في هيئة رقمية تقرأ وتعرض بالحاسب الآلي، أو أن تكون مرسومة بالحبر الصيني على ورق (كلك) مقاس ١٢×١٨ سم وترفق أصول الأشكال بالبحث، ويشترط أن يكون الشكل تام الوضوح، وأصل وليس صورة.
- ٧- ترسل البحوث الصالحة للنشر والمختارة من قبل هيئة التحرير إلى محكمين اثنين - على الأقل - في مجال التخصص من داخل أو خارج المملكة قبل نشرها في السلسلة.
- ٨- تقوم هيئة تحرير السلسلة بإبلاغ أصحاب البحوث بتاريخ تسلّم بحوثهم. وكذلك إبلاغهم بالقرار النهائي المتعلق بقبول البحث للنشر من عدمه مع إعادة البحوث غير المقبولة إلى أصحابها.
- ٩- يمنح كل باحث أو الباحث الرئيسي لمجموعة الباحثين المشتركين في البحث خمساً وعشرين نسخة من البحث المنشور .
- ١٠- تطبق قواعد الإشارة إلى المصادر باستخدام نظام (اسم / تاريخ)، ويقتضي هذا النظام الإشارة إلى مصدر المعلومة في المتن بين قوسين باسم المؤلف متبوعاً بالتاريخ ورقم الصفحة. وإذا

- تكرر المؤلف في مرجعين مختلفين ولكن لهما التاريخ نفسه يميز أحدهما بإضافة حرف إلى سنة المرجع. أما في قائمة المراجع فيستوجب ذلك ترتيبها هجائياً حسب نوعية المصدر كالتالي :
- أ- الكتب: يذكر اسم العائلة للمؤلف (المؤلف الأول إذا كان للمرجع أكثر من مؤلف واحد) متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الكتاب، فرقم الطبعة -إن وجد- ثم الناشر، وأخيراً مدينة النشر. ويفصل بين كل معلومة وأخرى فاصلة مقلوبة.
- ب- الدوريات: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان المقالة، ثم عنوان الدورية، ثم رقم المجلد، ثم رقم العدد، ثم أرقام صفحات المقال، (ص ص ٥ - ١٥).
- ج- الكتب المحررة: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة النشر بين قوسين، ثم عنوان الفصل، ثم يكتب (في in) تحتها خط، ثم اسم عائلة المحرر متبوعاً بالأسماء الأولى، وكذلك بالنسبة للمحررين المشاركين، ثم (محرر ed. أو محررين eds.) ثم عنوان الكتاب، ثم رقم المجلد، فرقم الطبعة، وأخيراً الناشر، فمدينة النشر.
- د- الرسائل غير المنشورة: يذكر اسم عائلة المؤلف متبوعاً بالأسماء الأولى، ثم سنة الحصول على الدرجة بين قوسين، ثم عنوان الرسالة، ثم يحدد نوع الرسالة (ماجستير/دكتوراه)، ثم اسم الجامعة والمدينة التي تقع فيها.
- ١١ - تستخدم الهوامش فقط عند الضرورة القصوى وتخصص للملاحظات والتطبيقات ذات القيمة في توضيح النص.

تعريف بالباحث: أ.د. محمد شوقي بن إبراهيم مكي، قسم الجغرافيا، كلية الآداب، جامعة الملك سعود.
البريد الإلكتروني: makki14@live.com

المخلص

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن الاتجاهات الحديثة للنمو السكاني في منطقة المدينة المنورة، وكذلك تحديد التباين في هذه المعدلات بين محافظات المنطقة، ومحاولة تفسير هذا التباين في ضوء النظريات السكانية والاقتصادية.

اعتمدت الدراسة على بيانات التعدادات السكانية للأعوام ١٣٩٤هـ، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ، ١٤٣١هـ. وقد تم حساب معدلات النمو بتطبيق المعادلة الأسية، كما تم إنشاء عدد من الأشكال التي توضح معدلات النمو في المنطقة ومحافظاتها.

أظهرت الدراسة انخفاض معدلات النمو السنوي للسكان خلال الفترة ١٤١٣ - ١٤٣١هـ (١.٣٥٪) بعد أن كانت هذه المعدلات مرتفعة خلال الفترة ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ (٣.٨٨٪) نتيجة لعامل الهجرة، وتغير مستويات الخصوبة.

كما أظهرت الدراسة تبايناً في معدلات النمو السكاني بين المدن في المحافظات، وأن هناك علاقة طردية بين نمو السكان والهجرة في المنطقة ومحافظاتها ومدنها الرئيسية وبين توفر المرافق والخدمات الرئيسية فيها.

الكلمات الدالة: المدينة المنورة، النمو السكاني، التباين، الهجرة، الاتجاهات.

مقدمة:

يعد موضوع النمو السكاني وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية من الموضوعات التي تناولتها العديد من الدراسات بتركيز متباين. فعلى الرغم من النظريات السكانية التي يعود ظهورها إلى القرن ١٨م إلا أن الديموغرافيا كعلم قائم بذاته لم يظهر إلا في القرن العشرين. كما أن الدراسات التي اهتمت بعوامل نمو السكان، خاصة الخصوبة من وجهة نظر جغرافية لم تنتشر إلا منذ السبعينات من القرن ٢٠م مثل دراسات شان كي Chan, K. (١٩٧٣م)، وبافابو Pavabu (١٩٨٨م)، وأبو صبحه (١٩٨٩م)، والمجالي (١٩٩٣م)، وعبد الحكيم Abdulhakin (١٩٩٨م)، والختاتنة والكرادشة (٢٠٠٥م)، وفياض (٢٠١٢م). وفي المملكة لم تظهر مثل هذه الدراسات إلا في القرن ٢١م مثل دراسة مكّي (١٩٨٥هـ/١٤٠٥)، والخريف (١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م)، والمطيري (١٤٢٣هـ / ٢٠٠٢م)، والعمري (١٤٢٨هـ / ٢٠٠٧م). وجميع هذه الدراسات تؤكد على وجود علاقة بين التحضر أو نمو السكان وبين المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية. وستحاول هذه الدراسة اختبار هذه العلاقة على منطقة المدينة المنورة بالمملكة العربية السعودية.

مشكلة الدراسة:

تعد منطقة المدينة المنورة من المناطق ذات النمو السكاني السريع على المستوى الوطني أو الدولي، فقد ازداد عدد السكان فيها من ٥١٩٢٩٥ نسمة عام ١٣٩٤هـ إلى ١٧٧٧٩٣٣ نسمة في عام ١٤٣١هـ، أي بنسبة زيادة

سنوية (تغير سنوي) قدرها (٦,٥٥٪). وهي بهذا تقترب من معدل النمو السكاني السنوي للمملكة والذي يوصف بالارتفاع (٧,٧٦٪)، بينما تبعد كثيراً عن معدل النمو مثلاً في السويد الذي بلغ ٠,٨٪ سنوياً، وفي سويسرا ١,٠٪، وفي كوريا الجنوبية ٠,٦٪، وفي الهند ١,٥٪، وفي المملكة المتحدة ٠,٦٪، وفي الولايات المتحدة الأمريكية ٠,٨٪.

(<http://prb.org/DataFinder/Topic/Rankings.aspx?ind=250>).

ويمكن أن يعزى هذا النمو السكاني المرتفع في منطقة المدينة المنورة إلى العديد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية كان من أهمها ارتفاع مستويات الدخل من جهة وارتفاع مستويات الخصوبة من جهة أخرى، بالإضافة إلى الهجرة الداخلية والخارجية. ولما كان النمو السكاني غير المخطط يعد من أهم التحديات التي تواجه الدول، لما يترتب عليه من مشاكل تبرز في الضغط على الخدمات العامة والبنى التحتية من جهة، وعلى الموارد الاقتصادية من جهة أخرى، جاءت هذه الدراسة لتحديد معدلات النمو السكاني في منطقة المدينة المنورة، خاصة مركزها (المدينة المنورة) خلال ٣٧ عاماً (١٣٩٤ - ١٤٣١هـ) شهدت خلالها المنطقة تغيرات في معدلات النمو السكاني، استجابة لخطط التنمية المتتابعة التي هدفت إلى توفير فرص عمل وخلق تنمية شاملة للمساعدة على إيقاف تيار الهجرة الداخلية من المحافظات أو المناطق الأخرى إلى منطقة المدينة المنورة، خاصة مركزها. والسؤال الملح الذي يطرح نفسه هنا هو هل

أثرت هذه التغيرات في معدلات النمو السكاني على تحقيق أهداف خطط التنمية؟، وفي أي اتجاه يمكن أن يكون نمو سكان المدينة المنورة؟.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ١- الكشف عن الاتجاهات الحديثة لمعدلات النمو السكاني في منطقة المدينة المنورة والتعرف على التباين والاختلاف في معدلات النمو السكاني بين محافظات المنطقة.
- ٢- تفسير التباين في النمو السكاني في ضوء التوجهات التي ذكرت سابقاً في المقدمة، ومدى علاقة ذلك بنمو الخدمات والمرافق في المنطقة.

تساؤلات الدراسة:

- لتحقيق أهداف الدراسة أثبتت عدة تساؤلات على النحو الآتي:
- ١- ما هو معدل النمو السكاني في منطقة المدينة المنورة ومحافظاتها ومدنها الرئيسية خلال فترات التعدادات المذكورة سابقاً؟.
 - ٢- ما هو حجم التغير في معدلات النمو السكاني في المنطقة ومحافظاتها ومدنها الرئيسية؟.
 - ٣- هل هناك تباين في معدلات النمو السكاني بين محافظات منطقة المدينة المنورة؟.
 - ٤- هل حدث تغير في مراكز الجذب السكاني بين المحافظات خلال فترات الدراسة (١٣٩٤ - ١٤٣١هـ)، وما هي أسباب ذلك التغير؟.

٥- هل أثر النمو السكاني في المنطقة أو المحافظات على كفاءة تقديم الخدمات والمرافق؟.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على تساؤلات الدراسة تمت صياغة عدد من الفرضيات التي يمكن أن تساعد في تحقيق أهداف الدراسة. وتتلخص هذه الفرضيات في الآتي:

- ١- هناك تباين في معدلات النمو السكاني بين محافظات المنطقة ومدنها الرئيسية.
- ٢- لا يوجد تغير في مراكز الجذب السكاني على مستوى المحافظات أو المدن الرئيسية.
- ٣- توجد علاقة طردية بين المتغير التابع (نمو السكان) والمتغير المستقل: "نمو الوحدات السكنية".
- ٤- توجد علاقة طردية بين المتغير التابع (نمو السكان) والمتغير المستقل: "نمو عدد المشتركين في شبكات مياه الشرب".
- ٥- توجد علاقة طردية بين المتغير التابع (نمو السكان) والمتغير المستقل: "نمو عدد المشتركين في شبكات الكهرباء".
- ٦- توجد علاقة طردية بين المتغير التابع (نمو السكان) والمتغير المستقل: "نمو عدد المشتركين في شبكات الصرف الصحي".
- ٧- توجد علاقة طردية بين المتغير التابع (إجمالي حجم الهجرة الداخلية والخارجية) والمتغيرات التفسيرية: المستقلة: (نمو

الوحدات السكنية، نمو عدد المشتركين في شبكات مياه الشرب، نمو عدد المشتركين في شبكات الكهرباء، نمو عدد المشتركين في شبكات الصرف الصحي).

الإطار النظري للدراسة:

اهتمت العديد من الدراسات الجغرافية بالتنمية، وذلك من حيث الاختلافات والتباينات المكانية في عناصرها. وركزت بعض هذه الدراسات على الموقع والعمليات التي تنتهي بأنماط مختلفة في التوزيع المكاني لتلك العناصر التي تشمل الإنسان ونشاطاته والخدمات والمرافق التي تحقق التنمية المتوازنة التي تخدم الإنسان، مما يعزز الجوانب التطبيقية التي تحقق أهداف المجتمع وطموحاته وتقوم على أسس علمية. وتشمل هذه الأسس عدة جوانب على النحو الآتي:

1- أهمية الدراسة:

يدرك الجغرافيون وغير الجغرافيين أهمية الدراسات السكانية، والمعرفة التي توفرها عن السكان وتوزيعهم ونموهم وخصائصهم، إذ أن العنصر البشري وسماته الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية تعد من أهم المدخلات الأساسية في إعداد الخطط التنموية. فالإنسان - كما يقال - هو الهدف النهائي للتنمية، وهو في الوقت نفسه، العنصر الذي يتوقف عليه نجاح التنمية الاقتصادية في تحقيق أهدافها، مما يؤكد الترابط الوطيد بين السكان والتنمية والبيئة. وتبرز، بشكل خاص، أهمية دراسة نمو السكان من أهمية المنطقة في الكشف عن الاتجاهات الحديثة لمعدلات النمو السكاني في منطقة المدينة المنورة خلال

مراحل نمو اقتصادية متعددة، وكذلك تبين التغير في هذه المعدلات بين المحافظات. يعد تحديد معدلات النمو السكاني ومدى التغير في هذه المعدلات أمراً ضرورياً لتخذي القرار والإدارات المسؤولة عن التخطيط الحضري وتقديم الخدمات المتصلة بالبنية التحتية والخدمات الصحية والتعليمية، ومشاريع التنمية الاقتصادية.

ومن الملاحظ، كما تشير بيانات تعداد عام ١٤٣١هـ، ارتفاع نسبة تركيز السكان في مركز المنطقة (المدينة المنورة) مقارنة بالعديد من المناطق الأخرى في المملكة^١، مما يثير تساؤلاً مهماً عن سبب هذا التركيز واتجاهاته خلال سنوات التعداد المختلفة، ويعطي بالتالي أولوية لدراسة هذه المنطقة مقارنة بالمناطق الأخرى لأهميتها الدينية والاقتصادية والإستراتيجية.

٣- الدراسات السابقة:

هناك العديد من الدراسات التي تشير إلى الآثار السلبية للنمو السكان، في حين تشير دراسات أخرى إلى آثار إيجابية للنمو السكاني (Aftab,R., 2000؛ Ohadike,P.,1996). وقد أشار تقرير السكان والتنمية للإسكوا إلى وجود ثلاثة اتجاهات فكرية تشرح العلاقة بين النمو السكاني من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية، وتشمل هذه الاتجاهات الآتي (ESCWA,2005,pp. 29-30):

^١ - كانت أعلى نسبة تركيز في مدينة الرياض (٧٦,٠٩%) من إجمالي سكان المنطقة، تلتها مدينة تبوك في منطقة تبوك بنسبة (٧١,٩٩%)، فحائل بنسبة (٦٩,١٢%)، ثم المدينة المنورة بنسبة (٦٦,٤١%)، فمدينة نجران في منطقة نجران بنسبة (٦٥,٠٩%). أما المناطق الأخرى فنجد النسبة أقل من ذلك بشكل واضح، إذ بلغت ٥٩,٦١ في مدينة عرعر بمنطقة الحدود الشمالية، ثم سكاكا في منطقة الجوف بنسبة ٥٥,١٨%، ثم بريدة بنسبة ٥٠,٥١ في منطقة القصيم، ثم الباحة بنسبة ٢٥,١١% من سكان منطقة الباحة، ثم الدمام بنسبة ٢٢,٠١% من مجموع سكان المنطقة الشرقية، ثم أبها بنسبة ١٩,١٦% في منطقة عسير، ثم جازان بنسبة ١١,٥٤% في منطقة جازان.

١- اتجاه ناقد لفكرة ارتباط النمو السكاني بالمساهمة في النمو الاقتصادي:

يعتقد أصحاب هذا الاتجاه أن النمو السكاني هو نتيجة لرغبة السكان الجارحة في التوالد والنمو، وعليه ينمو السكان في حين تبقى الموارد ورأس المال والمعرفة ثابتة، أو أنها تنمو بدرجة أبطأ من النمو السكاني. ويشير أصحاب هذا الاتجاه، الذي تعود جذوره إلى النظرية المالتوسية، إلى أنه نتيجة لذلك يعمل السكان الأكثر نشاطاً في حين تبقى الغالبية غير قادرة على توفير أكثر من مستوى الحد الأدنى للحياة.

وقد ظهرت العديد من الدراسات التي تؤيد هذا الاتجاه مثل دراسات ستافيج (Stavig) التي بحثت في العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي ممثلاً بمجموعة من المتغيرات (وهي معدل نمو الدخل الفردي، ومعدل النمو في رأس المال المتراكم، ومعدل استهلاك الفرد، ومعدل الصادرات). وقد توصل ستافيج إلى وجود علاقة عكسية بين النمو السكاني وهذه المتغيرات، وعزا هذه العلاقة إلى أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة نسبة الإعالة على حساب الادخار والاستثمار، كما رأى بأن زيادة عدد السكان تؤدي إلى انخفاض الإنتاجية بسبب تزايد حجم القوى العاملة (Stavig, G., 1992).

كما قام المجلس القومي للبحوث في الولايات المتحدة الأمريكية بدراسة العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي، وأظهرت الدراسة أن النمو السكاني المنخفض يتيح الفرصة للأجيال القادمة في الاستفادة من الموارد

الطبيعية بأسعار منخفضة، كما يؤدي النمو السكاني إلى تناقص حصة الفرد من بعض الموارد المتجددة مثل الماء. كما بينت الدراسة أن النمو السكاني المنخفض يساعد الأسرة على زيادة الإنفاق لتحسين نوعية الصحة والتعليم للأطفال، ومن ثم خلق عمالة أكثر إنتاجية (National Research Council, 1986, pp. 85-93).

كما يرى هير Heer أن الزيادة السكانية تؤدي إلى تخفيض الادخار بسبب ارتفاع حجم الأسرة وزيادة عدد أطفالها، وأن انخفاض معدل النمو السكاني يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وانخفاض معدل الإعاقة، وبذلك يتجه السكان العاملين إلى الادخار والاستثمار في الصحة والتعليم والخدمات الأخرى (Heer, D., 1975), pp. 111-119).

٢- اتجاه داعم لفكرة أن النمو السكاني يساهم في النمو الاقتصادي:

يعتمد أصحاب هذا الاتجاه بأن النمو السكاني يحقق النمو الاقتصادي من خلال عدة وسائل وهي:

أ- يساعد النمو السكاني وارتفاع الكثافة السكانية على تحفيز التطور التقني والاختراعات.

ب- تعتمد إمكانية الاستفادة من الإنتاج الضخم على حجم السكان واستهلاكه من تلك المنتجات.

ج- كلما ازداد حجم السكان كلما ازدادت إمكانية وجود أعداد أكبر من المخترعين والموهوبين القادرين على التغيير.

ومن الدراسات التي دعمت هذا الاتجاه، دراسة سيمون ودافنزو (Simon & Davanzo) التي أوضحت وجود علاقة بين النمو الاقتصادي

من جهة وحجم السكان الناتج عن النمو السكاني من جهة أخرى. وتؤدي هذه العلاقة إلى تحسين البنى التحتية التي بدورها تساعد في عمليات الاستثمار وتحقيق أكبر قدر من الأرباح، كما تسهل إيصال التكنولوجيا اللازمة في عمليات الاستثمار والإنتاج، مما يجعل عملية التسوق أكثر سهولة (Simon, J., & Davanzo, J., 1980, pp.215-227).

٣- اتجاه محايد:

يستند أصحاب هذا الاتجاه إلى نتائج بعض الدراسات التي خلصت إلى أنه لا يوجد تأثير مهم للنمو السكاني على النمو الاقتصادي إذا بقيت العوامل الأخرى ثابتة مثل الأجور، وأسعار السلع والخدمات. كما أنه لا يوجد تأثير مهم للدخل على النمو السكاني لأن الدول ذات الحجم السكاني تستهلك رأس مال أكبر من أجل تحسين أحوال السكان، لذلك فقد أُهملت دراسات السكان في بعض الدول ومن قبل بعض المنظمات الدولية على أساس أن آثار العوامل الديموغرافية على النمو الاقتصادي غير واضحة كما هو الحال في المملكة العربية السعودية، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والجامعة العربية حتى وقت قريب.

كما أظهرت بعض الدراسات أن زيادة أعداد السكان الداخلة في القوة العاملة تؤدي إلى تقوية النمو الاقتصادي. ومن هذه الدراسات تلك التي قام بها بلوم (Bloom) عن النمو الاقتصادي وعلاقته بالسكان في ٧٣ دولة نامية، وتوصل إلى أن النمو الاقتصادي يزداد عندما يكون النمو في عدد من هم في سن العمل والإنتاج أكبر من نمو مجموع السكان، وأن النمو

الاقتصادي يزداد كلما ارتفع العمر، خاصة مدى الحياة المتوقع ومستويات التعليم العالي بغض النظر عن معدل النمو السكاني (Bloom, D., et al, 2001). ودرس ماكنيكول العلاقة بين معدل النمو السكاني ومعدل النمو الاقتصادي للفترة (١٩٦٠ - ١٩٨٠م)، وتوصل إلى عدم وجود علاقة بينهما، إذ أنه على العكس قد يؤدي النمو الاقتصادي القوي إلى ارتفاع معدلات النمو السكاني (إفيريت، ١٩٨٨م).

٣- منهجية الدراسة وأدواتها:

تعتمد هذه الدراسة المنهج الاستقرائي لتحديد معدلات النمو لكل محافظة وتباين المعدلات بين المحافظات للوصول إلى تعميم عن معدل النمو السكاني للمنطقة واتجاه التغير في هذا النمو السكاني. اعتمدت الدراسة على بيانات التعدادات السكانية من أول تعداد في عام ١٣٩٤هـ وحتى آخر تعداد سكاني في العام ١٤٣١هـ. وقد تم حساب معدلات النمو السكاني بتطبيق معادلة المتوالية الأسية لحساب معدل النمو السكاني (الخریف، رشود، ١٤٢٩هـ، ص ٣١٣):

$$ر = ١/ن [س٢/س١] X ١٠٠$$

حيث أن: ر = معدل النمو السنوي.

س٢ = عدد السكان في فترة لاحقة.

س١ = عدد السكان في فترة سابقة.

ن = عدد السنوات.

لو = اللوغاريتم الطبيعي.

كما تم استخدام تقنية GIS لإنشاء عدد من الخرائط والأشكال التي توضح معدلات النمو السكاني في المحافظات والمنطقة اعتماداً على نتائج التعدادات السكانية لأعوام ١٣٩٤هـ، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ، ١٤٣١هـ، وكذلك اتجاهات هذه المعدلات في المحافظات والمنطقة.

وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر كل المتغيرات التفسيرية (الوحدات السكنية، المياه، الكهرباء، والصرف الصحي) على المتغير التابع (نمو السكان) من خلال تقدير هذه العلاقة بالقاعدة الآتية:

$$Y=f(x_1, x_2, x_3, x_4) \quad (1)$$

أي تأثير المتغيرات x_1 و x_2 و x_3 و x_4 على المتغير Y

وبتطبيق قاعدة الانحدار الخطي المتعدد تكون القاعدة وفق الآتي:

$$Y = a + bx_1 + cx_2 + dx_3 + ex_4 + u \quad \dots (2)$$

حيث تمثل:

a = معامل التقاطع أو الحد الثابت.

b, c, d, e = معاملات الانحدار الخطي المتعدد.

u = الخطأ القياسي أو الخطأ العشوائي للنموذج المقدر.

ولتقدير النموذج السابق تم استخدام طريقة المربعات الاعتيادية (ordinary

least squares)، وحزم برامج SPSS لحساب المعاملات (a و b و c و d و e).

ولقبول قيم هذه المعاملات أو رفضها (معنوية إحصائية) تمت الاستعانة

باجتبار t ، ومستوى الاحتمالية المقابل له. ولمعرفة المعنوية الإجمالية لنموذج

الانحدار استخدم معامل R لتحديد قوة الارتباط بين متغيرين أو أكثر، ومعامل

R^2 لمعرفة معامل التحديد أو القوة التفسيرية للنموذج المقدر في حالة الانحدار

الخطي البسيط (متغير مستقل واحد مع متغير تابع واحد)، ومعامل R^2 لتحديد القوة التفسيرية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد الذي يأخذ بعين الاعتبار عدد المتغيرات المستقلة ولذلك يسمى بالمصحح لأنه مشتق من R^2 . كما استخدم معامل f للحكم على معنوية النموذج المقدر ككل عند مستوى معنوية معين.

النمو السكاني:

يلاحظ من الجدول رقم (١) أن محافظتي المدينة المنورة وينبع حافظتا في كل التعدادات السكانية على المرتبتين الأولى والثانية على التوالي. أما محافظة العلا فقد تقلبت بين المرتبة الثالثة في تعدادات ١٣٩٤ هـ، ١٤٣١ هـ، والمرتبة الرابعة في تعداد ١٤٢٥ هـ، والمرتبة الخامسة في تعداد ١٤١٣ هـ. واحتلت محافظة بدر المرتبة الرابعة في تعدادات ١٣٩٤ هـ، ١٤١٣ هـ، ١٤٣١ هـ، واحتلت المرتبة الثالثة فقط في تعداد ١٤٢٥ هـ. واحتلت محافظة المهدي المرتبة الثالثة فقط في تعداد ١٤١٣ هـ، ولكنها احتلت المرتبة الخامسة في بقية التعدادات السكانية. وتقلبت محافظتي خيبر والحناكية في الغالب بين المرتبتين السادسة والسابعة بين محافظات المنطقة.

أما بالنسبة لمراكز المحافظات فقد احتلت المدينة المنورة دائماً المرتبة الأولى في كل التعدادات السكانية، واحتلت مدينة ينبع في الغالب المرتبة الثانية ما عدا في عام ١٣٩٤ هـ حيث احتلت المرتبة الثالثة بعد مدينة خيبر. أما مدينة العلا فقد كانت تحتل المرتبة الثالثة في تعداد سنة ١٣٩٤ هـ، ولكنها تقدمت إلى المرتبة الثالثة في تعداد ١٤٣١ هـ. أما مركز الثقل السكاني لمدينة المهدي فقد احتل المرتبة السادسة في تعدادي ١٣٩٤ هـ و ١٤٣١ هـ، والخامسة في تعداد

جدول رقم (١): النمو العددي لسكان منطقة المدينة المنورة حسب المحافظات والمركز الرئيسي (١٣٩٤ - ١٤٣١هـ).

التغير العددي للمركز	التغير العددي للمحافظات	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	عدد السكان	
١٣٣٣٣١	١٧٥٨٢٢٨+	١٤٧٥٣٣٥	١٧٨٨٣٣	١٣٠١٧٤٥	١٥١١٧٨١	١٧٨١١٥١	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥	١٥١٧٨١٥
(١) +٩٠٢٤٤	(١) +١٣٣١٢	(١) ١١٠١٤٧	(١) ١١٨٠٧٥	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣	(١) ١٤٧٤٣
(٢) +٢١٧٥٥	(٢) +٢٩٥٨٥	(٢) ١٣٣٣٣٦	(٢) ٢٩١٧٥	(٢) ١٨٧١٤	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧	(٢) ٢٩٩٧٧
(٣) +٣٣٣٢٣	(٣) +١٨٠٣٣	(٣) ٣٣٦٠٧	(٣) ١٥٥٣٤	(٣) ٢٤٦٠٢	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣	(٣) ٥٣٥٤٣
(٤) +٣١١٠٥	(٤) +٢٠٣٠٠	(٤) ٣٣٦٠٧	(٤) ٣٣٣٦٠	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤	(٤) ١٨٧١٤
(٥) +٣٠٧٥٤	(٥) +١١٣٧٦	(٥) ٣٣٦٠٧	(٥) ٣٣٣٦٠	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤	(٥) ١٨٧١٤
(٦) +٣٠٧٥٤	(٦) +١١٣٧٦	(٦) ٣٣٦٠٧	(٦) ٣٣٣٦٠	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤	(٦) ١٨٧١٤
(٧) +٣٠٧٥٤	(٧) +١١٣٧٦	(٧) ٣٣٦٠٧	(٧) ٣٣٣٦٠	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤	(٧) ١٨٧١٤
(٨) +٣٠٧٥٤	(٨) +١١٣٧٦	(٨) ٣٣٦٠٧	(٨) ٣٣٣٦٠	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤	(٨) ١٨٧١٤
(٩) +٣٠٧٥٤	(٩) +١١٣٧٦	(٩) ٣٣٦٠٧	(٩) ٣٣٣٦٠	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤	(٩) ١٨٧١٤

الارقام بين الأقواس تشير إلى مرتبة الحجم السكاني للمحافظة بين محافظات المنطقة، المركز بين مدن المحافظة.

المراجع:

- ١: مصلحة الإحصاءات العامة، التعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٣٩٤هـ، ١٣٩٧هـ، ص ١-٦.
- ٢: مصلحة الإحصاءات العامة، النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤١٣هـ، ١٤١٨هـ، ص ١٩.
- ٣: مصلحة الإحصاءات العامة النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والمساكن لعام ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ص ٧١-٧٦.
- ٤: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، النتائج الأولية للتعداد العام للسكان والمساكن ١٤٣١هـ (٢٠١٠م)، ١٤٣٢هـ.

١٤٢٥هـ، و فقط احتل المرتبة الثالثة في تعداد ١٤١٣هـ. أما مدينة خيبر فقد تراوحت بين المرتبتين السادسة والسابعة، فيما عدا في تعداد ١٣٩٤هـ حيث كانت تحتل المرتبة الثالثة. وأخيراً احتلت الحناكية المرتبة السابعة في تعدادي ١٣٩٤هـ، و ١٤١٣هـ، ولكنها تقدمت إلى المرتبة الخامسة في تعدادي ١٤٢٥هـ و ١٤٣١هـ.

كما يلاحظ من الجدول أن أكبر تغير عددي للسكان خلال الفترة ١٣٩٤هـ - ١٤٣١هـ حدث في محافظات المدينة المنورة، وينبع، والعلاء، والحناكية، والمهد، وبدر، وخبير على التوالي. أما التغيرات في عدد السكان على مستوى مراكز المحافظات فقد تمت بالترتيب في المدينة المنورة، ثم ينبع، وبدر، والعلاء، والحناكية، والمهد، وخبير على التوالي.

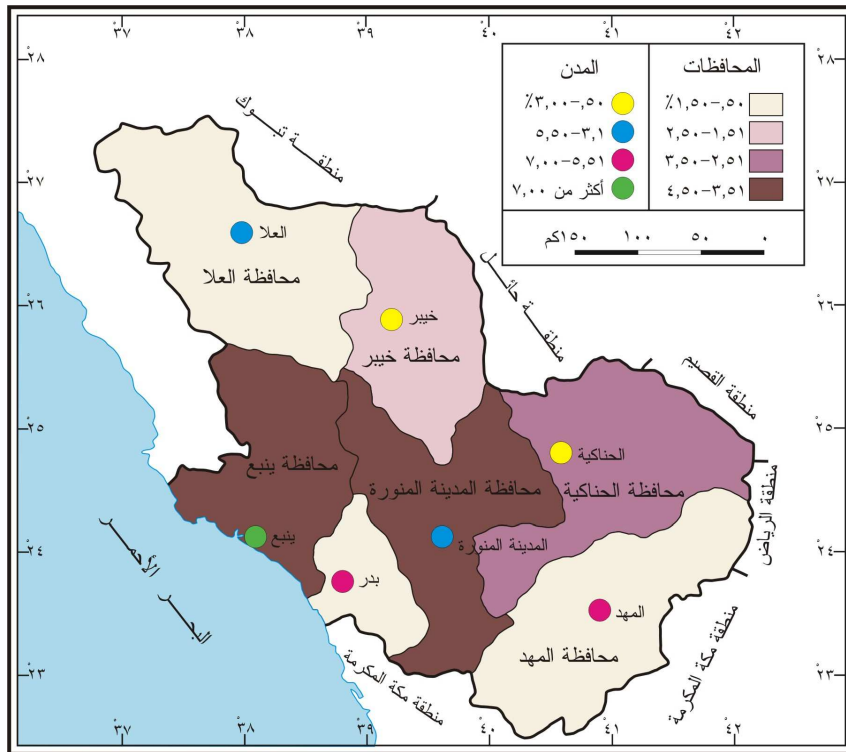
ولتحديد أكثر دقة في تغير نمو السكان والمحافظات ومراكزها يمكن حساب معدل النمو السكاني خلال الفترة من ١٣٩٤هـ - ١٤٣١هـ (شكل رقم ١). وقد قسمت هذه الفترة الممتدة على مدى ٣٧ عاماً إلى ثلاثة فترات حسب سنوات التعدادات السكانية وهي ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ، ١٤١٣ - ١٤٢٥هـ، ١٤٢٥ - ١٤٣١هـ. ويوضح الجدول رقم (٢) بشكل عام تناقص معدلات النمو السكاني في المنطقة من ٣.٨٨٪ إلى ٢.٦٩٪، وفي المراكز الرئيسية من ٥.٥٢٪ إلى ٢.٠١٪، ولكن تظل المعدلات مرتفعة لكل الفترات (١٣٩٤ - ١٤٣١هـ)، حيث بلغ معدل النمو للمنطقة ٣.٣٣٪ وللمراكز الرئيسية ٤.٨٦٪. وقد يعزى ذلك التناقص إلى تراجع معدلات الخصوبة للسكان السعوديين (كما سنلاحظ لاحقاً)، وإلى ارتفاع مستويات التعليم الأمر الذي من المتوقع أن يرتبط بعلاقة عكسية مع معدلات الخصوبة.

ولكن يلاحظ التباين في معدلات النمو بين المحافظات خلال فترات الدراسة، حيث بلغت أعلى معدلات النمو في الغالب محافظة المدينة المنورة في كل الفترات. ولو أخذنا كل فترة على حدة لوجدنا أن محافظة المدينة المنورة حققت أعلى معدل نمو سكاني (٤.٩٦٪)، تلتها محافظة ينبع (٤.٨٠٪) بفارق كبير عن بقية المحافظات حيث

بلغت ١.٩٦٪، ١.٥٣٪، ١.١٤٪، ٠.٨٣٪، ٠.٣٩٪ لمحافظات المهد، والحناكية، وخيبر، وبدر، والعلا على التوالي خلال الفترة الأولى (١٣٩٤ - ١٤١٣هـ)، مما يشير إلى تركيز النمو في المحافظة الرئيسية في المنطقة وهي المدينة المنورة واعتدال النمو في المحافظات الأخرى. ولعل معدل نمو محافظة المدينة المنورة يزيد حتى على معدل النمو السكاني العام للمملكة (٤.٦٥٪) خلال الفترة نفسها. ولعل ارتفاع معدل النمو في المدينة المنورة يؤكد تأثير الأهمية الدينية مقارنة بالمحافظات الأخرى في المنطقة بل وفي المناطق الأخرى في المملكة. أما خلال الفترة الثانية (١٤١٣ - ١٤٢٥هـ) فقد استمرت

شكل رقم (١): معدلات النمو السكاني في محافظات منطقة المدينة

المنورة ومراكزها، ١٣٩٤ - ١٤٣١هـ



المصدر: هيئة المساحة الجيولوجية، ١٤٢٥هـ - ٢٠٠٤م.

محافظة المدينة المنورة في احتلال مركز متقدم في معدلات النمو السكاني (٣,٠٩٪)، ولم تنافسها إلا محافظة الحناكية التي بلغ معدل النمو فيها (٣,٨٨٪)، ولكن يلاحظ ارتفاع معدلات النمو في المحافظات الأخرى مقارنة بالفترة الأولى وتغير تراتب المحافظات في معدلات النمو حيث بلغت ٣,٨٨٪، ٣,١١٪، ١,١٦٪، ١,١٥٪، ١,٠٨٪، ٠,٢٢٪ لمحافظات الحناكية، وينبع، وبدر، والعلا، وخيبر، والمهد على التوالي. ولكن تظل محافظة المدينة المنورة متفوقة على معدل النمو السكاني الوطني (٢,٤٣٪) خلال الفترة نفسها (١٤١٣ - ١٤٢٥هـ).

جدول رقم (٢): معدلات النمو السكاني في المحافظات ومراكزها خلال فترات الدراسة.

المحافظة/المركز	الفترات			
	١٣٩٤ - ١٤٣١هـ	١٤٢٥ - ١٤٣١هـ	١٤١٣ - ١٤٢٥هـ	١٤١٣ - ١٤٩٤هـ
المدينة المنورة:	٤,٠١	٢,٩٨	٣,٠٩	٤,٩١
المركز:	٤,٦٤	١,٧١	٤,٠٨	٥,٨١
ينبع:	٣,٩٦	٢,٨٤	٣,١١	٤,٨٠
المركز:	٧,٣٠	٣,٥٢	١٨,٧٨	١,٢٥
العلا:	٥,٨٩	١,٩٤	١,١٥	٠,٣٩
المركز:	٤,٤٧	١,٧٨	٢,٣٨	٦,٦٤
بدر:	١,٠٤	١,٤٨	١,١٦	٠,٨٣
المركز:	٥,٧٤	١,٢٨	٤,٤٦	٧,١٧
المهد:	١,٤٩	٢,٥٤	٠,٢٢	١,٩٦
المركز:	٦,٥٧	٢,٠١	٨,١١	٧,٠٤
خيبر:	١,١١	١,١١	١,٠٨	١,١٤
المركز:	٠,٧٦	١,٨٠	٥,٢٥	-٢,٤١
الحناكية:	٢,٣٧	٢,٠٢	٣,٨٨	١,٥٣
المركز:	٨,٦٣	٣,٢٧	٨,٦٩	١٠,٢٧
المجموع: المنطقة:	٣,٢٣	٢,٦٩	٢,٧٧	٣,٨٨
المركز:	٤,٨٦	٢,٠١	٥,٢٥	٥,٥٢

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات التعدادات السكانية.

واستمرت المدينة المنورة، على الرغم من تناقص معدل النمو، تحتل المرتبة الأولى خلال الفترة الثالثة (١٤٢٥ - ١٤٣١هـ)، مع تغير مراتب معدلات النمو في المحافظات الأخرى حيث بلغت ٢,٨٤٪، ٢,٠٢٪،

٢.٠١٪، ١.٧٨٪، ١.٢٨٪، ١.١١٪ لمحافظات ينبع، والحناكية، والمهد، والاعلا، وبدر، وخيبر على التوالي. واحتلت محافظة المدينة المنورة نسبة تعادل تقريباً معدل النمو الوطني (٢.٩٩٪).

أما بالنسبة لمجموع كل الفترات فقد احتلت محافظة المدينة المنورة المرتبة الأولى بمعدل نمو سنوي بلغ ٤.٠١٪، ثم تلتها محافظات ينبع (٣.٨٦٪)، والحناكية (٢.٣٧٪)، والمهد (١.٤٩٪)، وخيبر (١.١١٪)، وبدر (١.٠٤٪)، والاعلا (٠.٨٩٪) على التوالي. وظلت محافظة المدينة المنورة محافظة على اتجاه النمو فيها بالزيادة على المستوى الوطني (٣.٦٦٪) خلال الفترة من ١٣٩٤ - ١٤٣١هـ.

ولعل هذا النمط من النمو السكاني يعزى إلى أن محافظة المدينة المنورة تضم المركز الرئيسي للمنطقة والمحافظات (المدينة المنورة) وهي غنية عن التعريف لأهميتها الدينية والإدارية وبقيت تحتل نصيب الأسد في معدلات النمو طيلة تاريخها الحديث بتأثير حجمها السكاني الكبير المتفوق على جميع المراكز العمرانية في المنطقة والجاذب لمزيد من التركيز فيها. أما المحافظات الأخرى فهي إما مناطق زراعية (الاعلا وخيبر) أو مناطق تجمع لمراكز البادية حولها مثل الحناكية (٦١ مركز)، والمهد (١٣٥ مركز)، أو نقاط اتصال على الطرق الرئيسة أو موانئ مثل بدر وينبع، ولهذا مرت معدلات نموها بتقلبات واضحة (جدول رقم ٣)، فقد ظلت لفترة طويلة مناطق طرد سكاني. ولكن يلاحظ أن معدلات النمو في محافظة ينبع تعد من أعلى المعدلات بعد المدينة المنورة، وهذا شيء متوقع لوجود ظهير ريفي كثيف في

المحافظة ، بالإضافة إلى نشوء المدينة الصناعية فيها منذ ١٣٩٥هـ (١٩٧٥م) ، مما شجع على هجرة السكان من المناطق الريفية للعمل في المنشآت الصناعية والتجارية والخدمية في ينبع .

جدول رقم (٣): تغير مراتب معدلات النمو السكاني في محافظات منطقة المدينة المنورة

المحافظة	فترات النمو		
	١٣٩٤ - ١٤١٣هـ	١٤١٣ - ١٤٢٥هـ	١٤٢٥ - ١٤٣١هـ
المدينة المنورة	١	٣	٢
ينبع	٢	٢	٣
المهد	٣	٧	٤
الحناكية	٤	١	٣
خيبر	٥	٦	٧
بدر	٦	٤	٦
العلا	٧	٥	٧

وعند تفحص بيانات مراكز المحافظات نجد أن معدلات النمو لكل المراكز تناقصت من الفترة الأولى (٥,٥٢٪) إلى الفترة الثالثة (٢,٠١٪) مما يشير إلى نجاح خطط التنمية إلى حد ما في جذب السكان إلى خارج مراكز المحافظات. كما بقيت معدلات النمو لمجموع الفترات من ١٣٩٤ - ١٤٣١هـ مرتفعة بمعدل ٤,٨٦٪. ولكن يلاحظ التباين في معدلات النمو بين مراكز المحافظات في كل فترة، إذ نجد أن مدينة الحناكية احتلت المرتبة الأولى في معدلات النمو السكاني (١٠,٢٧٪) خلال الفترة الأولى، وتلتها مدن خيبر، وبدر، والمهد، والعلا، ثم المدينة المنورة، وأخيراً ينبع على التوالي.

ونجد بشكل عام ستة مراكز تجاوز معدل نموها السكاني معدل النمو السنوي للمنطقة (٥.٥٢٪). وفي المرحلة الثانية احتلت مدينة ينبع المرتبة الأولى، ثم تلتها مدن الحناكية، والمهد، وخيبر، وبدر، والمدينة المنورة، وأخيراً العلا على التوالي. ولعل هذا الاتجاه في نمو المراكز الصغيرة بمعدلات كبيرة تفوق معدلات نمو المدن الرئيسية مثل المدينة المنورة والعلا يشير إلى إيجابية خطط التنمية في إيجاد مناخ جاذب لاستقرار السكان، على الرغم من الفارق الحجمي الكبير بين المدن الصغيرة مثل الحناكية وخيبر والمدن الكبيرة الحجم مثل المدينة المنورة وينبع، إلا أن الأمر لا يزال يتطلب التأكيد على أهمية توزيع التنمية التي تخلق نقاط جذب سكاني متعددة في المنطقة، مما يخفف نوعاً ما من الضغط على الخدمات والمرافق والنشاطات في المدن الكبيرة. ونجد أن معدل نمو مدينة خيبر كان يعادل معدل نمو مراكز المحافظات في المنطقة، وتجاوز معدل النمو في ثلاث مراكز فقط معدل نمو مجموع مراكز المحافظات في المنطقة (الحناكية، المهد، وخيبر).

وتميزت الفترة الثالثة بتناقص معدلات النمو في مراكز المحافظات إلى أدنى مستوى طيلة الـ ٣٧ سنة الماضية حتى أنها حققت معدلات منخفضة لأول مرة في المدينة المنورة (١.٧١٪)، مما يعني تشبع المدن الرئيسية بالسكان مقابل الخدمات والوظائف المتاحة فيها، وربما أدت لعودة بعض السكان المهاجرين إلى مدنهم وقراهم الأصلية بعد انتشار مشاريع التنمية في المنطقة، حيث تتوافر الأراضي الواسعة لإقامة المساكن والمزارع وانتشار الأنشطة الاقتصادية المتنوعة، ورغبة السكان في الابتعاد عن ازدحام المدن

المتضخمة في أسعارها وزيادة الضغوط على فرص العمل فيها. فمثلاً مدينة الحناكية التي كان معدل النمو السكاني فيها من أعلى المعدلات خلال هذه الفترة (٣,٢٧٪) زادت المساكن المشغولة فيها بنسبة ٣,٥٩٪ خلال الفترة نفسها، في حين أن نسبة زيادة المساكن المشغولة في المدينة المنورة، التي كان معدل نمو سكانها خلال الفترة الثالثة يعادل ١,٧١٪، بلغت ٢,٠٩٪ فقط. وقد بلغ معدل نمو مدينة خيبر تقريبا بما يساوي معدل نمو جميع مراكز المحافظات، ولم يزد على هذا المعدل إلا مركزين وهما ينبع والحناكية، مما قد يعني تراجع معدلات الهجرة بين المحافظات، خاصة إلى تلك الكبيرة الحجم وارتفاع معدلات الخصوبة وانخفاض معدلات الوفيات نتيجة لتحسن المستوى الصحي والتعليمي في المحافظات البعيدة عن مركز المنطقة. ومع هذا ظلت معدلات النمو السكاني مرتفعة لكامل فترة الدراسة (١٣٩٤ - ١٤٣١هـ)، حيث تجاوزت ٤٪ في معظم المدن ما عدا مدينة خيبر التي حققت فقط نمواً أقل من ١٪، وهذا يعود إلى تأثير التناقص الكبير في حجم السكان خلال الفترة الأولى مع بداية خطط التنمية (١٣٩٤ - ١٤١٣هـ).

تيارات الهجرة الداخلية:

لإبراز التباين في معدلات النمو السكاني بين المحافظات في منطقة المدينة المنورة كان الهدف هو الكشف عن تيارات الهجرة الداخلية من خلال مقارنة مكان الميلاد ومكان الإقامة في كل محافظة ومركز رئيسي. ولكن نظراً لعدم توفر هذه المعلومات التفصيلية في بيانات التعدادات السكانية فقد تم الاستعانة

بدراسات المخطط الإقليمي لكامل منطقة المدينة المنورة لعام ١٤١٩ هـ وبيانات التعداد السكاني لعام ١٤٢٥ هـ. وقد اتضح أن ٦٥٪ من السعوديين المقيمين بالمدينة المنورة في عام ١٤١٩ هـ ولدوا بها، وتزداد النسبة إلى ٦٨٪ في المدن الأخرى، وإلى ٧٧٪ في القرى. وبالنسبة لأرباب الأسر الذين لم يولدوا بالمدينة وتم سؤالهم عن مدة الإقامة أفادت نسبة ٣١٪ منهم بأنهم قدموا للمدينة المنورة خلال السنوات العشر الماضية، و ٥٩٪ في المدن الأخرى، و ٤١٪ في القرى. وبلغت نسبة القادمين منذ أكثر من ٢٠ سنة نحو ٤٢٪ في المدينة المنورة، و ١٣٪ في المدن الأخرى، و ٢٤٪ في القرى. أما بالنسبة لغير السعوديين فلم تتجاوز نسبة المولودين في المدينة المنورة ٤٪، وقد بلغت قيمة الوسيط لمدة الإقامة لغير السعوديين نحو ٩ سنوات في المدينة المنورة ونحو ٥ سنوات في المدن الأخرى أو القرى (استشاري تضامن مكتب فريد مصطفى، ص ٤ - ١٨).

أما في عام ١٤٢٥ هـ فقد بلغت نسبة السعوديين المولودين والمقيمين في المدينة المنورة ٨٨,٧٥٪ من مجموع سكان المدينة، بينما سجل السعوديون المولودين خارج المدينة والمقيمين فيها ٢,٠٧٪ من المجموع. كما شكل السعوديون المولودين في المدينة المنورة والمقيمين خارجها نسبة ٩,١٨٪ من جملة سكان منطقة المدينة المنورة (مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، بيانات غير منشورة).

ولعل هذه النسب تدل على زيادة الاستقواء في المنطقة ومدنها بالنمو الداخلي وتناقص الهجرة القادمة إلى والخارجة من المدينة المنورة في عام ١٤٢٥ هـ مقارنة ببيانات عام ١٤١٩ هـ. ولعل هذا الاتجاه يعود إلى تحسن فرص العمل والخدمات المتوفرة في محافظات المنطقة ومراكزها العمرانية.

ويشير الجدول رقم (٤) إلى العلاقة بين نمو الهجرة في منطقة المدينة المنورة (Y) والعوامل المؤثرة فيها (نمو الوحدات السكنية X1، وعدد المشتركين في شبكات المياه X2، وعدد المشتركين في شبكات الكهرباء X3، وعدد المشتركين في شبكات الصرف الصحي X4). وقد تبين أن جميع المتغيرات المستقلة قد أدخلت في معادلة الانحدار الخطي المتعدد. وقد كانت قيمة معامل الارتباط البسيط R تعادل ٠.٩٩٩، ومعامل التحديد R2 تعادل ٠.٩٩٨، ومعامل التحديد المصحح R2- تعادل ٠.٩٩٧، مما يعني أن المتغيرات المستقلة (التفسيرية) استطاعت أن تفسر ٠.٩٩٧٪ من التغيرات الحاصلة في الهجرة، والنسبة الباقية (٠.٠٠٣٪) يمكن أن تعزى لعوامل أخرى.

جدول رقم (٤): تحليل الانحدار المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في الهجرة إلى منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣ - ١٤٢٥ هـ.

المتغيرات المستقلة				التغير التابع
X4 الصرف الصحي	X3 الكهرباء	X2 المياه	X1 المساكن	Y الهجرة
١.٠٧١	٠.٦٢٤	٠.١٢٣	٤.٦٦٦	٢٨٠٣.٤٥
٢.١٠٧	٨.٢٥٦	٠.٢٧٥	٢.٩٢٩	٢.٣٢٨
٠.١٢٦	٠.٠٠٤	٠.٠٧١	٠.٠٩٩	٠.١٠٢
٠.٩٩٩				معامل الانحدار R
٠.٩٩٨				معامل التحديد R2
٠.٩٩٧				معامل التحديد المصحح R2-
٢٤٤٤.٩٧٨٧٣				الخطأ المعياري
٦٠٤.٨٠٠				اختبار F للدلالة الإحصائية F test
٠.٠٠٠ (a)				مستوى الدلالة المعنوية sig.
٤				عدد الحالات المستخدمة في النموذج
لا يوجد				عدد الحالات المحذوفة للتخلص من القيم المتطرفة

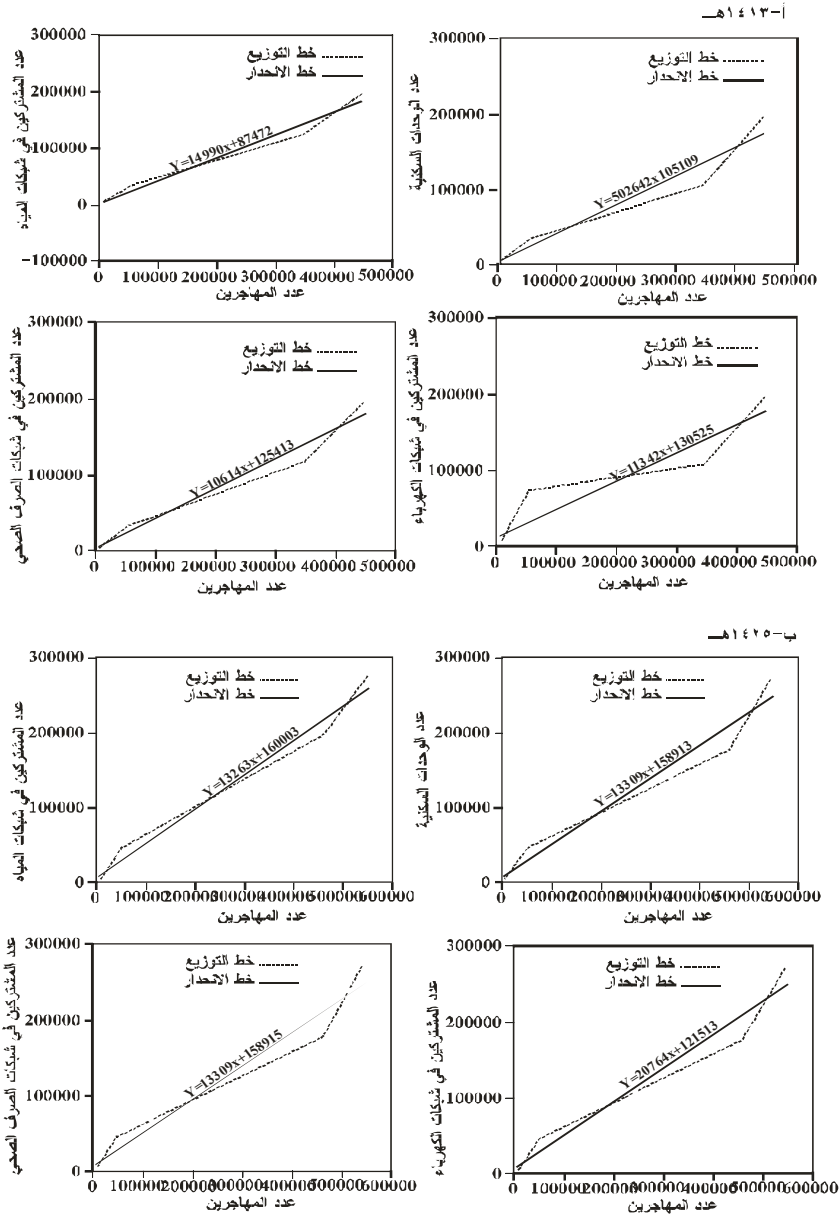
المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جداول رقم (١، ٥، ٦، ٧، ٨).

ويلاحظ من الجدول المعنوية العالية لاختبار F ، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية. كما يتضح أن المتغير المستقل (الكهرباء) كان له تأثير معنوي قوي تبعاً لاختبار t (عند مستوى معنوية $0.05 \leq P$)، في حين أن المتغيرات المستقلة الأخرى لم تكن ذات تأثير معنوي في نموذج الانحدار المتعدد حسب اختبار t .

كما يتضح من الجدول رقم (٤) أن معامل المسكن بلغ (٤.٦٦٦)، مما يعني أن كل زيادة في المساكن بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة حجم الهجرة بمقدار ٥ أفراد تقريباً. أما فيما يختص بالمياه فقد كان المعامل (٠.١٢٣)، مما يعني أن كل زيادة في شبكة المياه يؤدي إلى زيادة الهجرة بمقدار فرد واحد تقريباً. وبالنسبة للكهرباء كان المعامل (٠.٦٢٤)، مما يعني أن كل زيادة في شبكة الكهرباء بمقدار وحدة واحدة تؤدي إلى زيادة الهجرة بمقدار فرد واحد تقريباً. وأخيراً بالنسبة للصرف الصحي كان المعامل (١.٠٧١)، مما يعني أن كل زيادة في شبكة الصرف الصحي تعني زيادة الهجرة بمقدار فرد واحد تقريباً.

وتبعاً لذلك يمكن قبول الفرضية القائلة بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع (الهجرة)، وبين المتغيرات المستقلة (نمو عدد الوحدات السكنية، ونمو عدد المشتركين في مرافق المياه والكهرباء والصرف الصحي)، وإن كانت بعض المتغيرات يتغير اتجاه خط توزيعها بدرجات حادة كما في الوحدات السكنية والكهرباء (شكل رقم ٢).

شكل رقم (٢): علاقة الهجرة بنمو بعض المرافق في منطقة المدينة المنورة

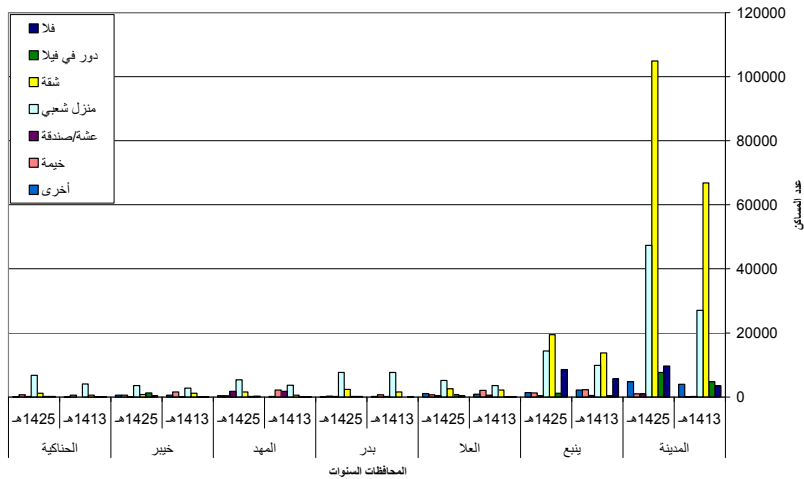


المصدر: من إعداد الباحث

نمو الخدمات في محافظات منطقة المدينة المنورة:

ستتم هنا مناقشة نمو نماذج من المرافق والخدمات في محافظات منطقة المدينة المنورة حسب توفر البيانات لتعدادي ١٤١٣هـ و ١٤٢٥هـ. وقد اختير للدراسة عدد من المرافق والخدمات (السكن، والماء، والكهرباء، والصرف الصحي) التي ترتبط بالتنمية لمعرفة تأثيرها على نمو السكان. ويتفق هذا الاختيار مع المؤشرات التي حددتها وزارة الاقتصاد والتخطيط في المملكة لقياس التنمية المتحققة على مستوى المناطق (الغربي، خالد، ٢٠١٢م). يوضح الجدول رقم (٥) والشكل رقم (٣) تزايد أنواع المساكن ذات المستويات العليا (فيلا، دور في فيلا، شقة) في جميع محافظات المنطقة وتناقص المساكن ذات المستويات الدنيا في الغالب (منزل شعبي، عشة، خيمة)، فيما عدا المدينة المنورة التي تزايدت فيها هذه المستويات، مما يدل على تحسن أنواع المساكن في المحافظات الأخرى وزيادة الضغط على توفر المساكن ذات المستوى الجيد في المدينة المنورة وبالتالي استمرار تزايد المساكن ذات المستويات الدنيا نتيجة لنمو حجم السكان ذوي الدخل المحدود غير القادرين على امتلاك أو استئجار مساكن من النوع الراقي.

شكل رقم (٣): التوزيع العددي للمساكن حسب النوع في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.



جدول رقم (٥): التوزيع العرقي والنسبي للسكان حسب النوع في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.

نوع السكن	الهد		بئر		البلد		الغلا		تبع		التيبة الغربية		١٤١٣هـ	١٤٢٥هـ
	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد		
فلا	٤٧٨	٢٧٢	١٧٢	١٥٦	١٤٢٥	١٥٦	١٤٢٥	١٤٢٥	١٤٢٥	١٤٢٥	١٤٢٥	١٤٢٥	٣٤٤	٣٤٤
دورلي فلا	١٨٠	١٧٦	١٧٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	١٤٦	٤٤٤	٤٤٤
عق	١٥٧٢	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	١٥٣٣	٦٦٨٧٠	٦٦٨٧٠
منزل شعبي	٥٥٨٧	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٥٣٧٤	٢٧٠٦٦	٢٧٠٦٦
عق/صناعة	١٧٨١	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٧٤٨	١٦٠	١٦٠
خيمة	٣٤١	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٣٣٣	٢٧	٢٧
أخرى	٣٣١	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٢٢	٣٩٦٢	٣٩٦٢
الجملة	١٠٠٠٠	٩٧٥٩	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

نوع السكن	الجملة		المتنحية		خير		١٤١٣هـ	١٤٢٥هـ
	٪	عدد	٪	عدد	٪	عدد		
فلا	٧٢٥	١٩٦٤٦	٥١٢	١٧١	٣٤٣	٣٤٣	٤٠	٤٠
دورلي فلا	٤١٣	١١٤٦٨	٢٩٣	١٩٥	١٢٤٦	١٢٤٦	٥٠	٥٠
عق	٤٩٠٢	٣٢٢٧٧٠	٤٨٠٦	١١٩٥	١٧٣٦	١٧٣٦	١١٥٧	١١٥٧
منزل شعبي	٣٣٦٠	٩٠١٥١	٣٣٥٠	٦٧٤٢	٣٥٥١	٤٤٣٢	٢٧٥٤	٢٧٥٤
عق/صناعة	١١٣٧	٣٧٠٩	١٨٥	١٨٢	٧	١٣	٣٩	٣٩
خيمة	١٧٦	٤٧٧٧	٥١١	٣٧٤	٥٨٧	٥٨٧	١٦١٠	١٦١٠
أخرى	٣٠٧	٨٣٠٩	٤١٣	٧٣٣	٦٢٢	٩٠٧	٥٦٤	٥٦٤
الجملة	١٠٠٠٠	٢٧٠٧٣١	١٠٠٠٠	١٨٠٤٤٨	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تعدادات السكان والسكن، ١٤١٣، ١٤٢٥هـ.

وبالمثل نجد تزايد عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة لمصدر مياه الشرب في جميع المحافظات (جدول رقم ٦، وشكل رقم ٤)، فقد ازدادت نسبة المباني المتصلة بالشبكة العامة إلى ٧٣,١٪ في عام ١٤٢٥هـ مقارنة بنسبة ٦٦,٦٪ في عام ١٤١٣هـ. وعلى مستوى المحافظات فقد ازداد عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة في المدينة المنورة لتبلغ ٩٢,٨٩٪ في سنة ١٤٢٥هـ (مقارنة بنسبة ٧٧,٩٨٪ في عام ١٤١٣هـ)، وفي ينبع إلى ٧٤,٥٢٪ (مقارنة بنسبة ٧١,٠٣٪ في عام ١٤١٣هـ)، وفي العلا بلغت النسبة ٤٦,٨٩٪ (مقارنة بنسبة ٣١,٩٣٪ في عام ١٤١٣هـ)، وفي خيبر ٢٧,١٨٪ (مقارنة بنسبة ١٥,١٨٪ في عام ١٤١٣هـ). ولكن النسبة تناقصت بمحافظة بدر إلى ٢٨,٥٠٪ (مقارنة بنسبة ٣٠,٢٣٪ في عام ١٤١٣هـ)، وإلى ٣,٤٧٪ في محافظة المهد (مقارنة بنسبة ٢٩,٢٩٪ في عام ١٤١٣هـ)، وإلى نسبة ٨,٣٩٪ في محافظة الحناكية (مقارنة بنسبة ١٥,٤١٪ في عام ١٤١٣هـ). وقد عوض هذا التناقص بزيادة نسبة الحاصلين على مياه الشرب من مصادر أخرى مثل سيارات الصهريج والآبار الخاصة^١.

^١ - أفاد المسئولون في محافظة المهد في زيارة قام بها الباحث في ١٦/١١/٢٠٢٢م إلى أن سبب التناقص يعود إلى تعطل أجزاء كبيرة من شبكة المياه في الوقت الحاضر لقدمها، وعوض ذلك بعقد بين مصلحة المياه في منطقة المدينة المنورة وشركة متخصصة في تزويد أحياء المدينة بسيارات صهريج تنقل المياه إلى المساكن وفقاً لبرنامج مقنن لتزود النسبة الباقية من المساكن (٧١,٥٪).

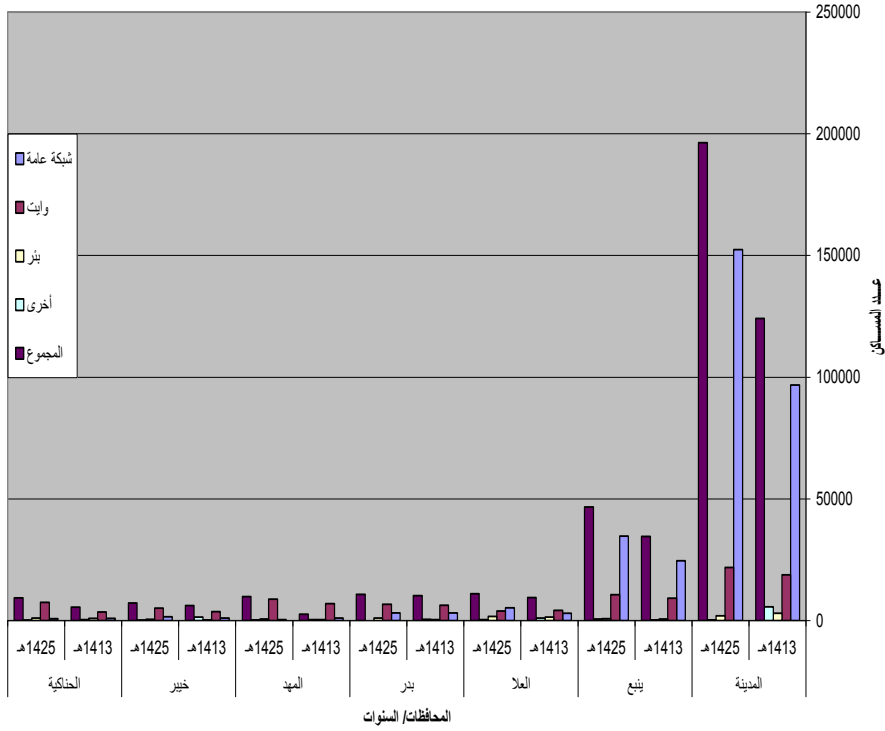
جدول رقم (٦): التوزيع العددي والنسبي للمساكن حسب مصدر مياه الشرب في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.

نوع مصدر المياه	المدينة المنورة		بقيق		الغلا		بئر	
	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%
شبكة عامة	٩٦٧٦٦	٧٧,٩٧	١٥٣٣٨٠	٧١,٠٣	٣٤٧٣٣	٧٤,٥٣	٣٠٣٢	٣٠,٣٣
سيارة صهريج (لويت)	١٨٧٩٩	١٥,١٥	٢١٧٨٠	٢٦,٤٦	١٠٢٤٢	٢٢,٨٣	٤٣٠١	٤٣,٥١
بئر	٦٨٣٣	٥,٣٦	١٩٥٧	١,١١	٧٠٨	١,٥١	٢١٣١	٢,١٣
أخرى	٥٦٧١	٤,٥٦	٢٢١	٠,١٣	١١٥	٠,٢٤	٢٦١	٠,٢٦
الجملة	١٢٤٠٩٩	١٠٠,٠٠	١٧١٣٣٨	١٠٠,٠٠	٤٦٦٠٦	١٠٠,٠٠	٨٦٣٦	١٠٠,٠٠

نوع مصدر المياه	المهد		خير		الحنائية		الجملة	
	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%
شبكة عامة	١٠٠٢	١١,٧٣	٣٣٩	١٥,١٥	١٨١١	٣٣,٣	٣٣٣	١٥,١٥
سيارة صهريج (لويت)	٦٩١٠	٨٠,٨٧	٨٩٩٧	٥٦,٥٠	١٦٩١٠	٨٠,٨٧	١٨٢٩	٨٠,٨٧
بئر	٣٧٨	٤,٣٤	١٨٥٣	٨,٥٣	٧٨٣	٤,٤٣	١١٥	٥,١٥
أخرى	٢٦٠	٣,٠٤	١٩٠	٠,٨٧	٢٦٠	١,٢٦	١٩٠	٠,٨٧
الجملة	٨٥٥٠	١٠٠,٠٠	٩٧٥٦	١٠٠,٠٠	٢٢١١٠	١٠٠,٠٠	٦٥٧٦	١٠٠,٠٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تعدادات السكان والمساكن، ١٤١٣، ١٤٢٥هـ.

شكل رقم (٤): التوزيع العددي للمساكن حسب مصدر مياه الشرب في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.



وبالنسبة للمساكن المتصلة بالكهرباء (شبكة عامة أو خاصة أو مولد خاص) فقد ازدادت في عام ١٤٢٥هـ إلى ٩٦,٢١٪ من مجموع المساكن (جدول رقم ٧، وشكل رقم ٥)، وفي المقابل انخفض عدد المساكن غير المتصلة بالكهرباء إلى ٣,٦٦٪ فقط من مجموع المساكن في منطقة المدينة المنورة، مما يدل على تحسن توفر خدمة الكهرباء مقارنة ببيانات ١٤١٣هـ، حيث كان عدد المساكن المتصلة بالكهرباء يشكل ٨٠,٩١٪، والمساكن التي لا توجد بها كهرباء تشكل ١٩,٠٩٪ من مجموع المساكن.

جدول رقم (٧): التوزيع العددي والنسبي للمساكن حسب مصدر الكهرباء في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.

نوع مصدر الكهرباء	المدينة المنورة						البحرين						القطيف						الدمشق					
	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%
كهرباء عامة	١٠٦٤٠٧	٩٨,٨٢	١٦٦٤٨٣	٩٤,٤٦	٧٩٣٠٧	٣٩,٨٨	٤٢٧٨٣	٩٠,٨٢	٣٥٤٠	٣٨,٨٧	٧٨,٠٧	٣٢٥٨	٦٩,٥٢	٥٣,٥٣	٦٠,٢٦	٥٣,٥٣	٦٩,٥٢	٥٣,٥٣	٦٠,٢٦	٥٣,٥٣	٦٩,٥٢	٥٣,٥٣	٦٠,٢٦	٥٣,٥٣
شبكة خاصة	٠	-	٥٣٥	٠,٠٠٥	٠	-	١٧٤١	١٦,٦٦	٠	٤٨٦	١,٠٦٦	٣١,٧	٠	٤٨٦	١,٠٦٦	٣١,٧	٠	٤٨٦	١,٠٦٦	٣١,٧	٠	٤٨٦	١,٠٦٦	٣١,٧
مولد خاص	٩٠٣	٠,٨٣	١٨٣٠	٠,٠١٦	٥٣٨١	٢٣,٢١	٣١٥	٠,٦٦	٦٦٣١	١٦,٦٦	١٥,٦٦	١٨,٧١	٨٨٨	١,٩٦	١٨,٧١	٤٤,٦٦	٨٨٨	١,٩٦	١٨,٧١	٤٤,٦٦	٨٨٨	١,٩٦	١٨,٧١	٤٤,٦٦
أخرى	٠	-	٧٨	٠,٠٠٧	٠	-	٥٨	٠,٠٠١	٠	١٥	٠,٠٣٦	٧٣,٥	٠	١٥	٠,٠٣٦	٧٣,٥	٠	١٥	٠,٠٣٦	٧٣,٥	٠	١٥	٠,٠٣٦	٧٣,٥
لا يوجد	١٨١	٠,١٦٦	١,٥٥١	٠,٠١٤	٦٦٦٣	٣١,٦٦	٢٠١٤	١٥,٦٦	٧٨١٣	١٦,٦٦	١٥,٦٦	١٨,٧١	٣١,٦٦	٣٠,٢٦	١٨,٧١	٤٤,٦٦	٣١,٦٦	٣٠,٢٦	١٨,٧١	٤٤,٦٦	٣١,٦٦	٣٠,٢٦	١٨,٧١	٤٤,٦٦
المجملة	١٠٧٦٨٢	١٠٠,٠	١٧٣٨١١	١٠٠,٠	٨٣٤٦٢	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٨٦١٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٨٦١٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٨٦١٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٨٦١٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠

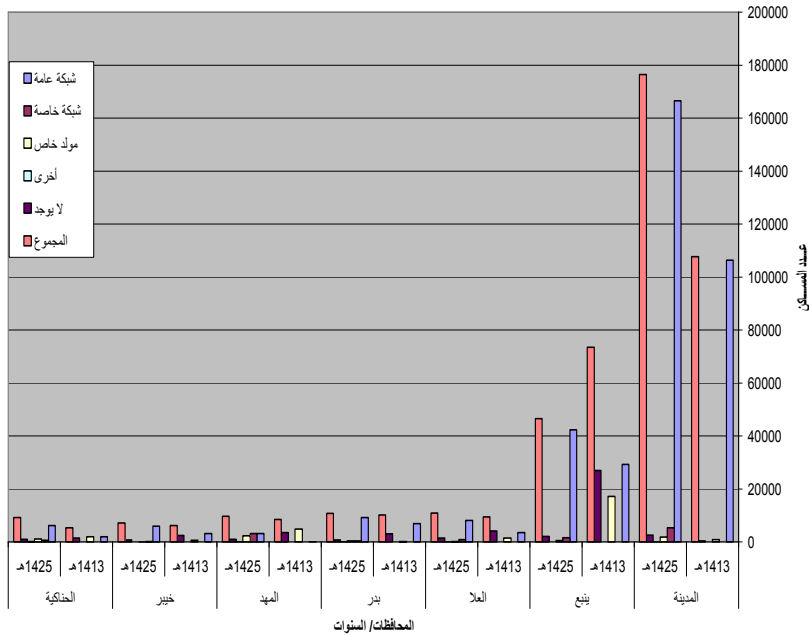
نوع مصدر الكهرباء	الهدا						الجبيل						الجبلي						المجملة					
	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	%
كهرباء عامة	٧٦	١,١٥	٣١٤	٣,٧٦	٥١١٤	٦,٦٠	٣٦٥	٠,٩٦	٣٣٦١	٣,٧٦	٣,٧٦	١٠,٦٦	٣٣٦١	٣,٧٦	٣,٧٦	١٠,٦٦	٣٣٦١	٣,٧٦	٣,٧٦	١٠,٦٦	٣٣٦١	٣,٧٦	٣,٧٦	١٠,٦٦
شبكة خاصة	٠	-	٧٨١	١٠,٠٠	٠	-	٥١٤	١,٤٦	٠	-	٧٥٦	٢,٠٦	٠	-	٧٥٦	٢,٠٦	٠	-	٧٥٦	٢,٠٦	٠	-	٧٥٦	٢,٠٦
مولد خاص	٤٨٢	٥,٦٦	١٣٥٦	١٦,٦٦	٣٣١	٤,٦٦	١١٠١	٣,٠٦	١٥٦١	٤,٦٦	٤,٦٦	١٣,٦٦	١٠٣٨٨	٢٨,٦٦	٣٥٦	١,٠٦	١٠٣٨٨	٢٨,٦٦	٣٥٦	١,٠٦	١٠٣٨٨	٢٨,٦٦	٣٥٦	١,٠٦
أخرى	٠	-	٦٠	٠,٠٠٧	٠	-	٦	٠,٠٠١	٠	-	١١١	٠,٣٠٦	٠	-	١١١	٠,٣٠٦	٠	-	١١١	٠,٣٠٦	٠	-	١١١	٠,٣٠٦
لا يوجد	٣٦١٠	٤٢,٢٦	١٠١١	١١,٦٦	٨٥٣١	٢٥,٦٦	٥٣٧	١,٤٦	٧٨٥١	١٦,٦٦	١٦,٦٦	٤٦,٦٦	٤٦١٣	١٢,٦٦	٤٦,٦٦	١٢,٦٦	٤٦١٣	١٢,٦٦	٤٦,٦٦	١٢,٦٦	٤٦١٣	١٢,٦٦	٤٦,٦٦	١٢,٦٦
المجملة	٨٥٥٠	١٠٠,٠	٦٥٦١	١٠٠,٠	٣١١٤	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٥١٤٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٥١٤٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٥١٤٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠	٥١٤٦	١٠٠,٠	٤٦٦٦٣	١٠٠,٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تعدادات السكان والمساكن، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.

وعلى مستوى المحافظات نجد تحسن عدد المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء في معظم المحافظات، فيما عدا المدينة المنورة التي تناقصت فيها نسبة المتصلين بالكهرباء بمقدار ٠.٢٧٪ فقط. ولعل هذا التناقص الطفيف يعود إلى ما سبقت الإشارة إليه من زيادة عدد المساكن المتدنية المستوى، بالإضافة إلى مشاريع توسعة المسجد النبوي الشريف والميادين المحيطة به مما أدى إلى هدم الكثير من المساكن وخروجها من اشتراكات شبكة الكهرباء.

وقد كانت أعلى نسب زيادة في توفر هذه الخدمة في محافظات المهد (٨٨٢٦.٥٣٪)، والحقاكية (٣٢٠.٠٦٪)، والعلا (١٦٦.١١٪)، وخيبر (١٠١.٥٤٪)، وينبع (٥١.٨٥٪). ويستنتج من هذه النسب أن ما يمكن أن يسمى بالمحافظات الهامشية تمكنت من تحسين مستوى خدمة الكهرباء للمساكن والسكان القاطنين فيها.

شكل رقم (٥): التوزيع العددي للمساكن حسب مصدر الكهرباء في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.



وأخيراً يلاحظ تحسن مرفق الصرف الصحي بمنطقة المدينة المنورة حيث ازدادت نسبة المساكن المتصلة بهذا المرفق سواء بواسطة الشبكات العامة أو الخاصة إلى ٤١,٢٩٪ من عدد المساكن مقارنة بنسبة ٢٥,٠٨٪ فقط في عام ١٤١٣هـ (جدول رقم ٨، وشكل رقم ٦)، وبالنسبة للمحافظات فقد كانت شبكات الصرف الصحي شبه معدومة في العديد من المحافظات، حيث كانت المساكن المتصلة بهذا المرفق تشكل أقل من ١٪ من عدد المساكن. وقد تحسن تمديد هذه الشبكات في العديد من المحافظات بنسب متفاوتة في عام ١٤٢٥هـ؛ كانت أعلاها في المدينة المنورة (٥٢,٧٩٪)، وتلتها محافظة ينبع (٣٣,٧٦٪). أما بقية المحافظات فعلى الرغم من التحسن إلا أنها لا تزال منخفضة حيث لم تتجاوز ٨٪ من عدد المساكن. ويؤكد ذلك ارتفاع طريقة التصريف المحلية (عدد البيارات ونسبها) في العديد من المحافظات والمدن، مما يعد انعكاساً للنمو السكاني والعمراني وضعف إمكانيات توسع شبكات التصريف الصحي فيها.

علاقة نمو السكان بنمو المرافق والخدمات:

لتحديد المتغيرات الأكثر تأثيراً (من بين المرافق التي توفرت بياناتها) على المتغير التابع (نمو السكان) فقد استخدم تحليل الانحدار الخطي المتعدد لمعرفة أثر كل متغير في نمو السكان في المنطقة. وباستخدام حزم برامج SPSS التي تقوم بشكل تلقائي بحساب المعاملات (a و b) بنموذج Enter والذي أظهر لنا أيضاً قيم معاملات الارتباط الثلاثة (جدول رقم ٩).

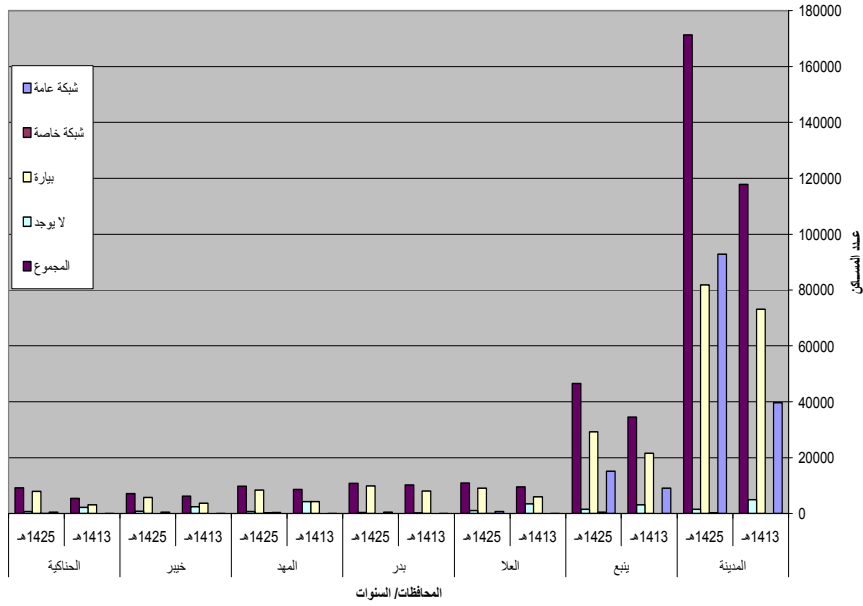
جدول رقم (٨): التوزيع العددي والنسبي للمساكن حسب الاصل شبكة الصرف الصحي في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ

نوع الصرف الصحي	المدينة المنورة			بنيع			الغلا			بدر			
	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	
شبكة عامة	٣٩٦١٦	٣٣,٦٤	٩٢٨٢٣	٩٠٨٢	١٦,١١	١٥١٥١	٣٩,٥٨	٧,٨٠	٥٨,٠٠	٧٨١	٦,٢٠	٧٨	٠,٧٠
شبكة خاصة	٠	٠	٢١١	٠	٠	٧٥٥	١,٦٠	٠	٠	٩٧	٧٧,٠	٠	٠,٧٠
بئارة	٧٣١٥٤	٦١,٠١	١٥٧١٧	١١١١٨	١٣,١٩	١٠٢٨٤	٦١,٨٧	٥٦٥٥	٣١,٢١	٥١١٥	٤١,٣٧	٤٣٠٧	٤,٦١
لا يوجد	٣٩٩٣	٤,٢٤	١٧٥٤	٧٦١١	٨,١٦	٧٤٥١	٤,٦٤	٦٤٣٤	٨٠٧,٨	٨٥٠١	٤,٤٦	٧١٨	٠,٧١
المجملة	١١٧٨١١	١٠٠,٠	٢٨٥٤٨١	٣٦٨٣٣	١٠٠,٠	٥٥٤٦٣	١٠٠,٠	٨٦٤٩	١٠٠,٠	٧٢٤٠١	١٠٠,٠	٤٤٢٠١	١٠٠,٠

نوع الصرف الصحي	الهد			خير			الحنائية			المجملة			
	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	١٤١٣هـ	%	١٤٢٥هـ	
شبكة عامة	٨٥	١,٦١	١٤٣	٨٥	٣,٧٠	٤٠٥	٧,٠٠	٥٧	٨٥,١	٤٧٣	٠,٧٨	٢٥٤	٠,٧٠
شبكة خاصة	٠	٠	٢٢٤	٠	٠	٥١	١,٢٠	٠	٠	٥٥٠	٠,٥٠	٠	٠,٤٠
بئارة	٥٢٢٣	٨٤,٦٣	٣٤٣٧	٨١,٠٠	٣٥,٥٥	٤٨٥٥	٤٧,٠٧	٨٧,١	٤٦,٥٠	٤١٦٧	٤,٦٧	١٤٢٥١	٤,١٦
لا يوجد	٨٨٢٣	٨٤,٦٣	٧٤٨	٨٧,٨	٣٩,٦٢	٤٣٧	٥٧,١١	١٥١,١	٤٨,٦٥	٤٨٨	٤,٤٧	١٤٨٠٤	٤,١٦
المجملة	٥٥٧٠	١٠٠,٠	٦٥١٦	١٠٠,٠	١٤٣٨	١٠٠,٠	٥٤٣٥	١٠٠,٠	٤٣٤٥	٤٧٥٧١	١٠٠,٠	٤١٨٨١	١٠٠,٠

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على بيانات تعدادات السكان والمساكن، ١٤١٣، ١٤٢٥هـ.

شكل رقم (٦): التوزيع العددي للمساكن حسب الاتصال بشبكات الصرف الصحي في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣هـ، ١٤٢٥هـ.



جدول رقم (٩): تحليل الانحدار المتعدد لقياس تأثير المتغيرات المستقلة في نمو السكان في منطقة المدينة المنورة، ١٤١٣ - ١٤٢٥هـ.

المتغيرات المستقلة				المتغير التابع	
الصرف الصحي X ^٤	الكهرباء X ^٣	المياه X ^٢	المساكن X ^١	الحد الثابت	Y الهجرة
٣.٦٤٠	٤.٥٩٨	١.٦٣٥	١٠.٢١٨	١٧٩٦٢.٥٣	قيمة المعامل
٢.٥٣٠	٤.٥٠٥	٠.٢٧٠	٢.٢١٤	١.١٠٤	قيم اختبار t
٠.٦٣٣	٠.٠٢٠	٠.٨٠٥	٠.١٥٧	٠.٣٥٠	مستوى المعنوية
٠.٩٩٥				معامل الانحدار R	
٠.٩٩١				معامل التحديد R ^٢	
٠.٩٨٢				معامل التحديد المصحح -R ^٢	
٣٣٠٣٨.٨٩٧٤٩				الخطأ المعياري	
١٠٩.٦٤٨				اختبار F للدلالة الإحصائية test	
٠.٠٠٠ (a)				مستوى الدلالة المعنوية sig.	
٦				عدد الحالات المستخدمة في النموذج	
لا يوجد				عدد الحالات المحنوفة للتخلص من القيم المتطرفة	

المصدر: من عمل الباحث اعتماداً على بيانات جداول رقم (١، ٥، ٦، ٧، ٨).

يلاحظ من الجدول (رقم ٩) ارتفاع قيم معاملات الارتباط، مما يعني أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة) استطاعت أن تفسر ٠.٩٨٪ من التغيرات الحاصلة في نمو السكان. أما النسبة الباقية فيمكن أن تعزى لعوامل أخرى. كما يلاحظ من الجدول القيمة المعنوية العالية لاختبار F ، مما يؤكد القوة التفسيرية العالية لنموذج الانحدار الخطي المتعدد من الناحية الإحصائية. ويتضح أن متغير الكهرباء كان له تأثير معنوي وحسب اختبار t (عند مستوى معنوية $P \leq$)، في حين أن المتغيرات المستقلة الأخرى لم تكن ذات تأثير معنوي في نموذج الانحدار المتعدد وحسب اختبار t .

ومن نتائج تحليل معاملات الانحدار يمكن القول أن معامل المساكن الذي بلغ (١٠.٢١٨) يشير إلى نمو السكان بمقدار ١٠ أفراد تقريباً مع زيادة كل مسكن في المنطقة. أما فيما يتعلق بالمياه فقد كان المعامل (١.٦٣٥)، مما يعني أن كل زيادة في اشتراكات المياه بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى نمو السكان بمقدار ٢ فرد تقريباً. وبالنسبة للكهرباء كان المعدل (٤.٥٩٨)، مما يعني أن كل زيادة في الكهرباء بمقدار وحدة واحدة سيؤدي إلى نمو السكان بمقدار ٥ أفراد تقريباً. وأخيراً بالنسبة لمعامل الصرف الصحي فقد كان يعادل (٣.٦٤٠)، مما يعني أن كل زيادة في الصرف الصحي بمقدار وحدة واحدة ستؤدي إلى نمو السكان بمقدار ٤ أفراد تقريباً.

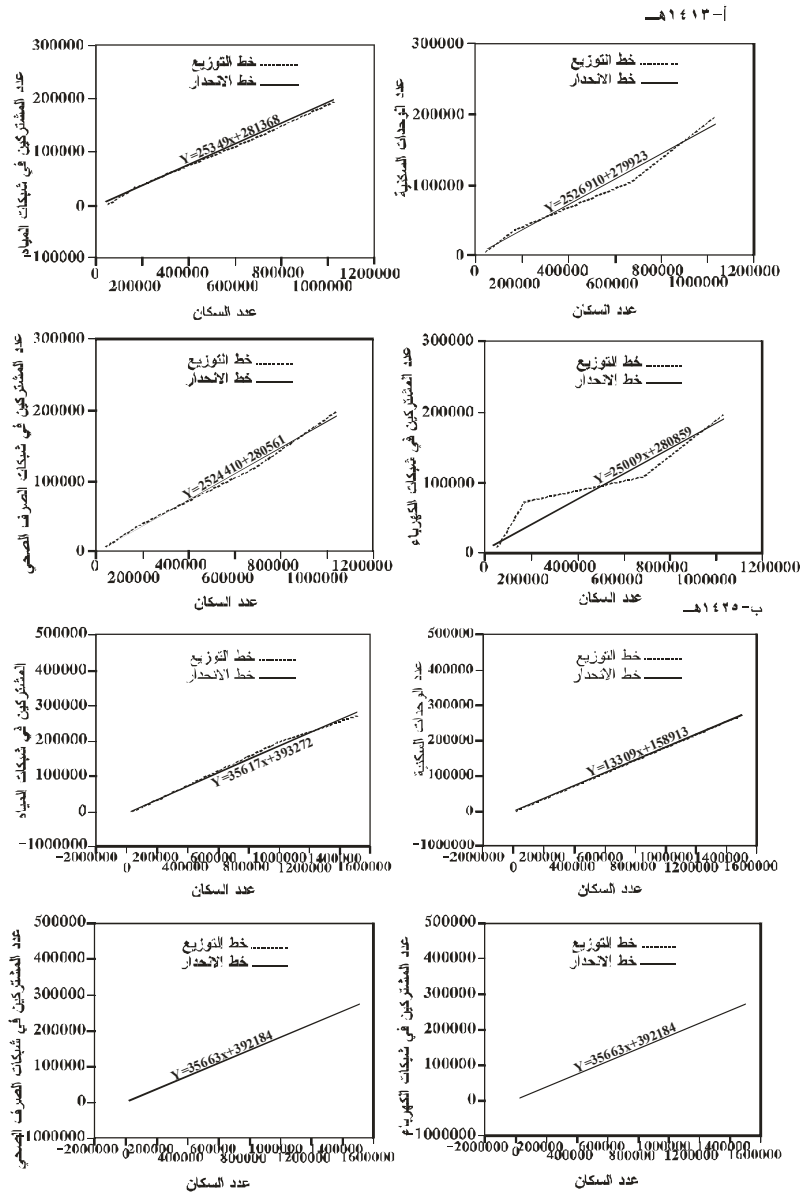
وتبعاً لذلك يمكن قبول الفرضيات القائلة بوجود علاقة طردية بين المتغير التابع "نمو السكان" والمتغيرات المستقلة التي تشمل: "الإسكان، وخدمات المياه، والكهرباء، والصرف الصحي" (شكل رقم ٧).

الآثار الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية المترتبة على الاتجاهات الحديثة للنمو السكاني في منطقة المدينة المنورة:

أظهرت التعدادات السكانية والمسكن والتقديرات السكانية التي أعدتها مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وأمانة المدينة المنورة أن عدد سكان منطقة المدينة المنورة تضاعف حوالي ٣,٥ مرة خلال الفترة ١٣٩٤ - ١٤٣١هـ. وكانت الهجرة الداخلية والخارجية السبب الرئيسي في ارتفاع معدلات النمو السكاني، بالإضافة إلى تأثير الزيادات الطبيعية. وعلى الرغم من تراجع معدل النمو السكاني في عام ١٤٣١هـ (كما سبق توضيحه في فقرة النمو السكاني)، إلا أن هذا المعدل لا يزال مرتفعاً، مما سيؤدي إلى تضاعف السكان بعد ٣٣,٣ عاماً إذا ما استمر المعدل السنوي للنمو على مستواه الحالي.

رافق هذا النمو السكاني توزيع غير متوازن للسكان في محافظات المنطقة، إذ نجد أن ٦٦,٤٪ من مجموع السكان يتمركزون في محافظة المدينة المنورة، أي في مركز المنطقة في عام ١٤٣١هـ، بل يتركز ٦١,٩٪ من سكان المنطقة في المدينة المنورة أي في ١٦,٤٪ من مساحة منطقة المدينة المنورة. ويعني هذا التركيز أنه على الرغم من تزايد سكان المحافظات إلا أن المركز لا يزال يجتذب النصيب الأكبر في عام ١٤٣١هـ، بل ازداد هذا النصيب بين سنوات ١٣٩٤هـ و ١٤٣١هـ مما يؤكد الأهمية الدينية والاقتصادية والثقافية لهذا المركز. وتتركز أقل نسبة سكان في محافظة خيبر (٢,٧٣٪) في ١٣,١٪ من مجموع مساحة المنطقة (جدول رقم ١٠).

شكل رقم (٧): علاقة السكان بنمو بعض المرافق في منطقة المدينة المنورة



المصدر: من إعداد الباحث.

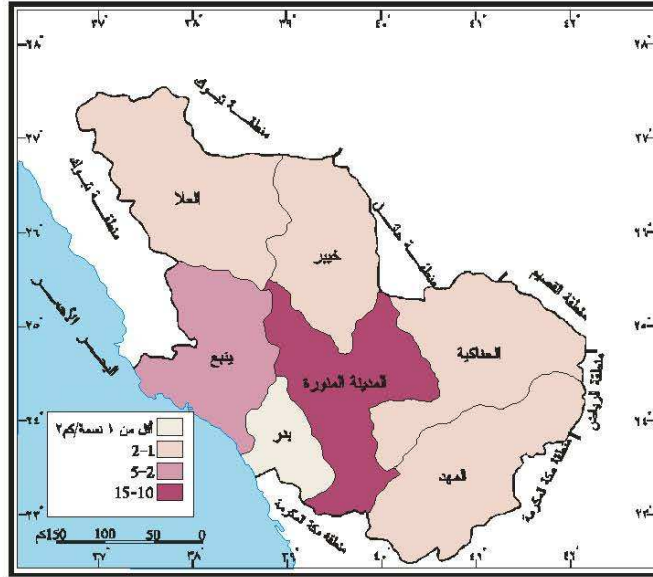
جدول رقم (١٠): توزيع السكان وكثافتهم في محافظات منطقة المدينة المنورة، ١٣٩٤هـ، ١٤٣١هـ.

المحافظة	% من سكان المنطقة، ١٣٩٤هـ	% من سكان المنطقة، ١٤٣١هـ	كثافة السكان، ١٣٩٤هـ	كثافة السكان، ١٤٣١هـ
المدينة المنورة	٥١,٥	٦٦,٤	١٠,٦	٤٦,٧
ينبع	١٣,٣	١٦,٨	٣,٧	١٥,٩
العلا	٩,٠	٣,٦	١,٥	٢,١
بدر	٨,٣	٣,٦	٠,٥	٠,٨
المهد	٦,٩	٣,٥	١,٤	٢,٥
خير	٦,٢	٢,٧	١,٦	٢,٤
الحناكية	٤,٨	٣,٤	١,١	٢,٣
المجموع	١٠٠,٠	١٠٠,٠	٣,٤	١١,٦

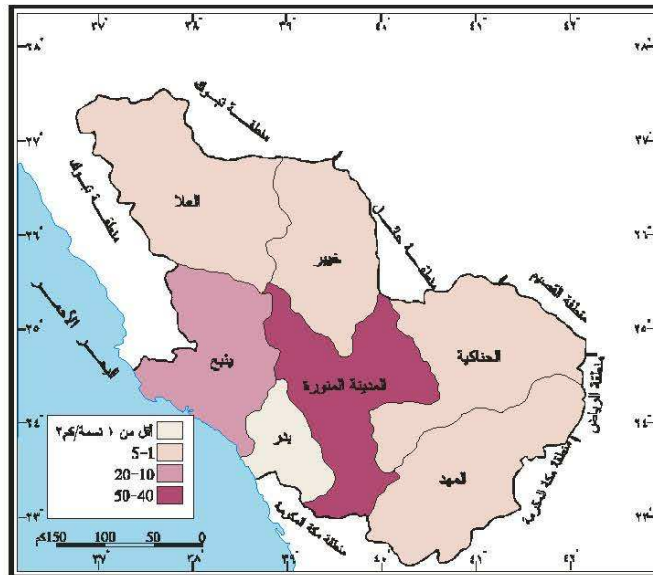
الصادر: ١- جدول رقم (١). ٢- تضامن مكتب فريد مصطفي، ١٤١٩هـ.

وتعني بيانات الجدول أن هناك خللاً في توزيع السكان، خاصة في المحافظات الهامشية أي الواقعة في أطراف المنطقة بعيداً عن المركز، مما نتج عنه تباين في كثافات السكان بين المحافظات، مع زيادة حجم هذه الكثافة في كل المحافظات (شكل رقم ٨)، ولكن تبقى الزيادات الأكبر في المحافظتين الرئيسيتين: المدينة المنورة، وينبع. ولعل هذا النمط في توزيع السكان يتفق مع نظرية المسببات التراكمية لهيرشمان (١٩٧٥م)، والمراكز والأطراف لفريدمان (١٩٦٦م) اللتين أكدتا على منطقية تركيز التنمية في منطقة حضرية ذات قوة اقتصادية واضحة، وتناقص هذه القوة في المناطق الهامشية. وقد تتطور هذه العلاقة بين القلب والأطراف على مراحل يتحقق في نهايتها التكامل بينهما. ولعل وضع منطقة المدينة المنورة يتفق مع المرحلة الثانية مع نظرية فريدمان التي تتميز ببروز منطقة القلب والتي تتهيأ للدخول في المرحلة الثالثة في ظهور مراكز جذب جديدة في المنطقة (Hirschman, M., 1857; Friedman, N.J., 1966).

شكلاً رقم (٨): كثافة السكان في منطقة المدينة المنورة حسب المحافظات
 ١٣٩٤ هـ ، ١٤٣١ هـ ، ١٣٩٤ هـ ، ١٤٣١ هـ .



ب: ١٤٣١ هـ .



كذلك ترتب على النمو السكاني وحركة السكان الداخلية الاتجاه نحو زيادة نسبة السكان الحضر، إذ ارتفعت من ٤٦,٩٩٪ في عام ١٣٩٤هـ إلى ٨٢,٩٨٪ في عام ١٤٣١هـ. ويتوقع أن تستمر اتجاهات النمو المتزايد للسكان في المناطق الحضرية وذلك بسبب توافر فرص العمل والاستثمار، مما يشكل عوامل جذب قوية للهجرة من الريف والمدن الصغيرة إلى المدن الكبيرة، مما يؤدي إلى بروز وترسخ ظاهرة الاستقطاب السكاني وعدم توازن التنمية، الأمر الذي يعني عدم قدرة التجمعات السكانية الصغيرة على استيعاب الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن أن تساعد على خلق تنمية حقيقية قادرة على استيعاب الزيادات السكانية المحلية، مما يزيد من حدة مشكلة انخفاض مستويات الدخل، وبالتالي انخفاض مستويات السكن وانتشار السكن العشوائي، الأمر الذي قد يفرز العديد من المشاكل الاجتماعية والبيئية.

وتشهد المنطقة تغيراً ديموغرافياً، إذ يتجه التركيب الديموغرافي إلى تناقص نسبة السكان دون سن ١٥ سنة وارتفاع نسبة السكان في أعمار ١٥-٦٤ سنة، فمن الملاحظ انخفاض الفئة الأولى من ٤٥٪ في عام ١٤١٣هـ إلى ٤٢,٥٪ في عام ١٤٣١هـ، بينما ارتفعت الفئة الثانية من ٥٣٪ في عام ١٤١٣هـ إلى ٥٤,٦٪ في عام ١٤٣١هـ. إلا أن هذه النسب تشير إلى أن سكان المنطقة لا يزالون يتصفون بالفتوة مع انخفاض نسبة كبار السن (٦٥ سنة فأكثر)، إذ بلغت نسبتهم ٣٪ في عام ١٤١٣هـ و ٣,٧٪ في عام ١٤٣١هـ.

ومن المعروف أن هناك ثلاثة عناصر مباشرة تؤثر في التحول السكاني وهي: الإنجاب، والوفيات (النمو الطبيعي)، وصافي الهجرة (النمو غير الطبيعي). وقد أدت هذه الأسباب إلى الزيادة السكانية السريعة في منطقة المدينة المنورة حتى عام ١٤٢٥هـ. وقد كان للإنجاب دوراً مهماً في التغير السكاني على الرغم من الانخفاض الملحوظ في معدل الخصوبة الكلية (من ٥,٧٥ في عام ١٤١٣هـ إلى ٥,٥٠ مولوداً للمرأة الواحدة في عام ١٤٢٥هـ) خلال السنوات الإثني عشر التي تفصل بين التعدادين. وقد أدى هذا الانخفاض إلى تناقص طفيف في متوسط حجم الأسرة ليصل إلى ٥,٧٠ فرداً في عام ١٤٢٥هـ مقارنةً بحجم ٥,٧٥ فرداً في عام ١٤١٣هـ. ولعل انخفاض معدلات الخصوبة تعود إلى عدة مؤثرات منها: استخدام أساليب تنظيم الأسرة بين الأزواج في السنوات الأخيرة، وارتفاع متوسط العمر عند الزواج، مما أدى إلى انخفاض عدد المتزوجات المعرضات للإنجاب بسبب تزايد فرص التعليم والعمل أمام المرأة، وإن كان هذا التناقص طفيف جداً، حيث انخفض من ٢٥,٩١٪ من حجم السكان في عام ١٤١٣هـ إلى ٢٥,٣٨٪ في عام ١٤٢٥هـ.

من الواضح أن خلق نوع من التوازن بين نمو السكان والموارد في المنطقة يتم تدريجياً حسب ما تمليه المؤثرات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والدينية دون تدخل مباشر من الأجهزة الحكومية ذات العلاقة. ولعل هذه الحقيقة تتفق مع نموذج إستيرلين الذي يؤكد على تأثير العوامل الاقتصادية والاجتماعية والصحية في مستويات الخصوبة ومن ثم في نمو السكان

(Easterlin, R., 1980؛ عبد الجواد، مصطفى، ٢٠٠٩م، ص ٢٨-٢٩). ولهذا تصنف المملكة من الدول التي ليس لديها إستراتيجية سكانية تهدف إلى زيادة أو تخفيض نمو السكان، إذ أن الاعتقاد السائد لدى كلا الجهات الرسمية والمواطن أن معدلات النمو السكاني منخفضة أو مرضية وبالتالي لا توجد فيها أية برامج لتنظيم الأسرة لأنها لا تنظر إلى النمو السكاني على أنه مشكلة (الخریف، رشود، ١٤٢٩هـ، ص ٥٤٩).

ولكن يلاحظ أن أسس استراتيجيات خطط التنمية السادسة إلى الثامنة في المملكة بدأت تركز على بعض الإجراءات والآليات التي تشير إلى بزوغ إستراتيجية سكانية في المملكة. وتتضمن هذه الأسس والآليات (وزارة الاقتصاد والتخطيط، دون تاريخ، خطط التنمية السادسة - الثامنة، ١٩٩٥ - ١٠١٠م):

- ١- إعداد الموارد البشرية الوطنية وتأهيلها لمواجهة الاحتياجات المتغيرة للسكان.
- ٢- تنويع مهارات المواطن ورفع مستوى إنتاجيته وتشجيع الاستثمار في مجالات التنمية البشرية.
- ٣- تحقيق التوازن بين السكان والتنمية في جميع مناطق المملكة.
- ٤- تحقيق المزيد من الرعاية الصحية والاجتماعية وتهيئة الظروف الاقتصادية لمقابلة احتياجات تزايد عدد السكان.
- ٥- التوسع المدروس في الخدمات والمرافق العامة بما يلبي حاجة السكان.

- ٦- إجراء الدراسات السكانية لتحديد احتياجات السكان الآنية والمستقبلية.
- ٧- حماية البيئة والمحافظة عليها وتطويرها بما يحقق التوازن بين الموارد الطبيعية والبشرية، ومن ثم الحياة الآمنة للسكان.
- ٨- العمل على تحقيق التنمية المتوازنة بين المناطق، وتنظيم التنمية الإقليمية بما يحقق الاستفادة الكاملة من المرافق والخدمات المتوافرة.
- ٩- اتخاذ مراكز عمرانية للتنمية كأسلوب يتم من خلاله ترشيد توفير الخدمات والمرافق.

لا شك إن هذه الأسس والآليات التي وضعت لتنفيذها تعني إدراك الجهات المسؤولة أن الخلل لا يكمن في نمو السكان فقط وإنما في التخطيط للموارد وتحقيق التوازن بينها وبين حجم السكان من خلال الاستغلال الأمثل. والمؤشرات تتجه إلى النجاح في تحقيق هذا التوازن من خلال ما سبقت الإشارة إليه من الاتجاه لنمو السكان في أعمار القوى البشرية (١٥ - ٦٤ سنة) بدرجات أكبر من نمو فئة المعالين من الأعمار دون سن ١٥ سنة وأعلى من ٦٤ سنة، إذ تصبح هذه الفئة هي القادرة على العمل والادخار ومن ثم الاستثمار.

وربما يساعد على هذا التوازن الاتجاه نحو الانخفاض الطوعي لمستوى الخصوبة الكلية، وإن كان هذا التناقص محدوداً في الوقت الحاضر، إلا أن استمرار هذا التوجه والوصول إلى معدل الإحلال (٢,١ مولود لكل امرأة)

بجول عام ٢٠٣٠م سيحقق المزيد من هذا التوازن ويقلل من مشاكل الضغوط على الخدمات والمرافق والوظائف.

وتعد منطقة المدينة المنورة مثلها مثل حال المملكة من المجتمعات الفتية، مما يعني ارتفاع نسبة الإعالة التي بلغت في عام ١٤١٣هـ ٨٨,٨٩، وانخفضت إلى ٧٢,٥٥ في عام ١٤٣١هـ، مما يعني أنه كل مائة شخص في أعمار القوى البشرية يعول نحو ٧٣ شخصاً. ويعد هذا المعدل مرتفعاً مقارنة بالدول المتقدمة التي ينخفض في بعضها إلى ٤٧ شخصاً فقط. وتعود النسبة المرتفعة في منطقة المدينة المنورة إلى استمرار ارتفاع نسبة السكان في أعمار أقل من ١٥ سنة، وإلى حد ما إلى البطالة الفعلية أو الاختيارية بين بعض من هم في أعمار القوى البشرية.

الخاتمة والتوصيات:

يمكن تلخيص التغيير في النمو السكاني بين المحافظات والمراكز الحضرية الرئيسية في منطقة المدينة المنورة خلال فترات الدراسة على النحو الآتي:

١- الفترة الأولى بين عامي ١٣٩٤ - ١٤١٣هـ:

تميزت هذه الفترة بوجود عدد من المحافظات التي كانت معدلات النمو السكاني السنوية فيها تقل عن معدل النمو العام في المملكة (٤,٩٪)، وتشمل هذه محافظات ينبع، والعلا، وبدر، والمهد، وخيبر، والحناكية. أما عواصم هذه المحافظات فكانت في الغالب تزيد على معدل النمو العام في المملكة فيما عدا مدينتي ينبع وخيبر.

٢- الفترة الثانية بين عامي ١٤١٣ - ١٤٢٥ هـ:

تميزت هذه الفترة بوجود عدد من المحافظات التي ازداد معدل النمو السكاني السنوي فيها عن معدل النمو العام في المملكة (٢,٥٪)، وتشمل هذه محافظات المدينة المنورة، وينبع، والحناكية. وتفوقت جميع عواصم هذه المحافظات على النمو العام في المملكة، وإن كان معدل النمو العام لسكان المنطقة أو مركزها قد تناقص مقارنة بمعدل النمو العام في الفترة السابقة.

٣- الفترة الثالثة بين عامي ١٤٢٥ - ١٤٣١ هـ:

لعل أهم ما يميز هذه الفترة هو انخفاض معدل النمو السكاني في المنطقة ومراكزها الحضرية مقارنة بالفترات السابقة. وكان أعلى معدل نمو سكاني في محافظة المدينة المنورة (٢,٩٨٪)، وأعلى معدل نمو في المراكز الحضرية كان من نصيب مدينة الحناكية (٣,٢٧٪).

وقد أثرت هذه التغيرات في مراتب معدلات النمو السكاني في محافظات المدينة المنورة خلال الفترة من ١٣٩٤ - ١٤٣١ هـ مع وجود تباين واضح في معدلات النمو السكاني بين المحافظات والمراكز العمرانية، مما يؤكد الفرضية الأولى في هذه الدراسة. كما اتضح من هذه الدراسة أهمية الزيادات الطبيعية في حصول التغيرات في أحجام سكان المحافظات والمراكز العمرانية.

كما حددت الدراسة حجم التغيرات في المرافق والخدمات في محافظات منطقة المدينة المنورة التي تعد مؤشراً للتنمية في المحافظات والمنطقة. وقد اتضح تحسن المرافق والخدمات في معظم محافظات والمدن الرئيسية في المنطقة. وقد أكد هذا التحسن تحليل الانحدار الخطي المتعدد لإجمالي المنطقة، وأثر هذا التحسن في نمو الهجرة والسكان. وقد كان نمو مرفق الكهرباء أكثر العوامل وضوحاً في التأثير في

نمو السكان لارتفاع مستوى الدلالة، وهذا يعني أن هذا المرفق يعد مرفقاً حيوياً ومهماً لاستقرار السكان مما يتطلب العناية باستدامته وكفاءته لحث السكان على الاستقرار في المراكز الحضرية والمحافظات ذات الأحجام المختلفة سواء كانت قريبة أو بعيدة عن مركز القلب (المدينة المنورة).

وقد أدى هذا التحسن في المرافق والخدمات إلى خلق مراكز جذب جديدة للنمو السكاني بين ١٣٩٤هـ و ١٤٣١هـ، كما اتضح من معدلات النمو المرتفعة لمحافظة ينبع ومدينتي ينبع والحقاكية. ولعل هذه النتيجة تتفق مع نتائج سيمون ودافنزو التي تربط بين النمو السكاني وتحسن البنية التحتية. وتدحض هذه النتيجة فرضية العدم (فرضية رقم ٢) وتؤكد وجود تغير في مراكز الجذب السكاني خلال فترة الدراسة (١٣٩٤ - ١٤٣١هـ).

وقد أفرزت التغيرات الحديثة في نمو السكان في منطقة المدينة المنورة عدداً من النتائج الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي يمكن إجمالها في الآتي:

١- تضاعف عدد سكان المنطقة نتيجة للزيادات الطبيعية والهجرة الداخلية والخارجية وتحسن مستوى المرافق والخدمات. وقد أكد تحليل الانحدار صحة فرضية وجود علاقة طردية بين المتغير التابع (نمو السكان أو الهجرة) وعدد المشتركين في شبكة الكهرباء بمستوى معنوية (٠.٠٠٤) أكثر من المتغيرات المستقلة الأخرى المعتمدة في هذه الدراسة.

٢- لا زال توزيع السكان بين أجزاء المنطقة يتجه إلى عدم التوازن والتركز في مناطق القلب والمراكز الحضرية الرئيسية، مع ملاحظة تغيرات واضحة في هذه التركيزات لصالح المحافظات والمراكز العمرانية الهامشية.

٣- ارتفاع نسبة السكان الحضر بين أعوام ١٣٩٤هـ و ١٤٣١هـ.

٤- صاحب النمو السكاني تغيراً في تركيبة هذا النمو، إذ انخفضت نسبة صغار السن (دون ١٥ سنة)، وارتفعت نسبة السكان في أعمار ١٥ - ٦٤ سنة، مما يعد مؤشراً لتخفيف عبء الإعالة على السكان في سن العمل. وإذا ما استمر هذا الاتجاه خلال العشرين سنة القادمة فسيؤدي حتماً إلى قدر كبير من التوازن بين حجم السكان والموارد.

٥- إن اتجاهات تغيرات النمو السكاني في المنطقة وتعامل خطط التنمية معها تعني أن النمو السكاني لا يمكن أن يخلق مشكلة للتنمية إذا ما وجه الوجهة الصحيحة، بل ويمكن أن يكون دافعاً للمزيد من الإبداع ونشر التنمية. كما أن الزيادات الملحوظة في حجم المرافق والخدمات في مدن ومحافظات المنطقة تجيب على التساؤل الذي أثير في مشكلة الدراسة من أن خطط التنمية الأخيرة (من الخطة السادسة) قد استجابت فعلاً لهذه التغيرات السكانية، ولكنها تحتاج إلى توجيه المزيد من العناية بالمراكز العمرانية والمحافظات في أطراف المنطقة، خاصة محافظتي مهد الذهب وخيبر.

وعليه يمكن القول بأن اختلاف الاتجاهات الفكرية (فيما عدا الثوابت) والنظريات المرتبطة بها لا تشكل قانوناً عاماً وثابتاً للنمو السكاني، إذ من المنطقي أن نجد لكل مجتمع وزمان ظروفه الخاصة والمرتبطة بالظروف السائدة في المجتمع إلى حد كبير. وبالتالي يمكن القول بأن اتجاه معدلات نمو السكان وتغير نظرة المجتمع نحو عوامل النمو (خاصة الخصوبة) تتأثر بمؤثرات مركبة ومتداخلة تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والدينية والنفسية

والثقافية، بالإضافة إلى الإرث الحضاري، والتي تتفاعل مع بعضها لتحديد مستوى الخصوبة والهجرة ومعدلات نمو السكان.

ولعل من أهم توصيات هذه الدراسة الآتي:

- ١- من المهم جدا تطوير الإجراءات والآليات الواردة في خطط التنمية الوطنية إلى إستراتيجية سكانية سواء بصورة منفردة للمملكة العربية السعودية أو ضمن منظومة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية لأن وضع مثل هذه الإستراتيجية هو ما يمكن من العمل على زيادة التوازن الديموغرافي لسكان المدن الصغيرة والمحافظات الهامشية لتقليل الضغط على مركز الثقل في قلب المنطقة.
- ٢- ونظرا لما ثبت من قوة العلاقة بين النمو السكاني وتوفير خدمة الكهرباء فالتوصية هنا بضرورة العمل على رفع كفاءة هذا المرفق ومحاولة إيصاله إلى غالبية المراكز العمرانية في جميع المحافظات.
- ٣- على الرغم من ضعف العلاقة التي أوضحتها الدراسة بين النمو السكاني وتوفير شبكة الصرف الصحي إلا أنه يوصى بالاهتمام بهذا المرفق لأن سوء أو فقر أو انعدام هذه الشبكة يعني مشاكل بيئية مستقبلية قد تؤثر على صحة الإنسان وإنتاجيته.
- ٤- العمل على إعادة الترتيب الحضري للمراكز العمرانية في المنطقة لتشجيع إيجاد نظام حضري متناسق في توزيع المراكز الحضرية في المنطقة يساعد على تقديم الخدمات والوظائف بيسر وسهولة لكل سكان المنطقة.

- ٥- زيادة الدعم الحكومي الذي يساعد على تدفق رأس المال والتجهيزات إلى محافظات الأطراف لتنشيط قاعدتها الاقتصادية التي تساهم بدورها في تنشيط الاقتصاد المحلي والإقليمي.
- ٦- تحقيق التكامل والتوازن بين المحافظات المحظية وتلك الهامشية في جميع المجالات الخدمية والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية.
- ٧- تشجيع القطاعين الخاص و الرسمي للعب دور أكبر في التنمية الإقليمية وتحويل المدن المتوسطة الحجم والصغيرة إلى أقطاب حضرية مفصلية تساعد في إيجاد التوازن العام للشبكة الحضرية في المنطقة وتهيئتها لاستقبال زيادة عدد السكان الحضر في المدن الكبيرة المزدهمة.
- ٨- نتيجة للصعوبات التي واجهها الباحث في الحصول على البيانات التفصيلية عن تركيب السكان وتوزيعهم وعن الخدمات في منطقة المدينة المنورة فالتوصية هنا، وبقوة، بضرورة إتاحة هذه البيانات للباحثين، خاصة للمدن المقدسة والرئيسة في المملكة، لما يخدم البحث العلمي الذي هو أساس التنمية وإيجاد الحلول للمشاكل الحضرية.

المراجع

المراجع العربية:

- أبو صبحة، كايد، ١٩٨٩م، "أنماط الحضرية في المدن الأردنية وبعض العوامل المؤثرة فيها"، *المجلة العربية للعلوم الإنسانية*، م٣٣، ص ١٢٨ - ١٦١.
- استشاري تضامن مكتب فريد مصطفى ومكتب عبد الله بخاري، دون تاريخ، مشروع دراسة المخطط الإقليمي لمنطقة المدينة المنورة: المعلومات الأساسية والأوضاع الراهنة، التقرير الأول، ج٢، أمانة المدينة المنورة، المدينة المنورة.
- إفيريت، هاجن، ١٩٨٨م، *اقتصاديات التنمية*، مركز الكتب الأردني، عمان (ترجمة جورج خوري).
- الختتانة، عبد الخالق، والكرادشة، منير، ٢٠٠٥م، "أثر بعض المتغيرات الاجتماعية على سلوك المرأة الديموغرافي في الأردن"، *مجلة العلوم الاجتماعية*، م٢٢، ع٤٤، ص ٩٣٦ - ٩٧٠.
- الخريف، رشود بن محمد، ١٤٢٢هـ، "الخصوبة في المملكة العربية السعودية: مستوياتها وبعض محدداتها الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية والمكانية"، *الدارة*، م٢٨، ع٢٤، ص ٩ - ٨٤.
- الخريف، رشود بن محمد، ١٤٢٩هـ، *السكان: المفاهيم والأساليب والتطبيقات*، ط٢، المؤلف، الرياض.
- عبد الجواد، مصطفى خلف، ٢٠٠٩م، *دراسات في علم اجتماع السكان*، دار المسيرة، القاهرة.

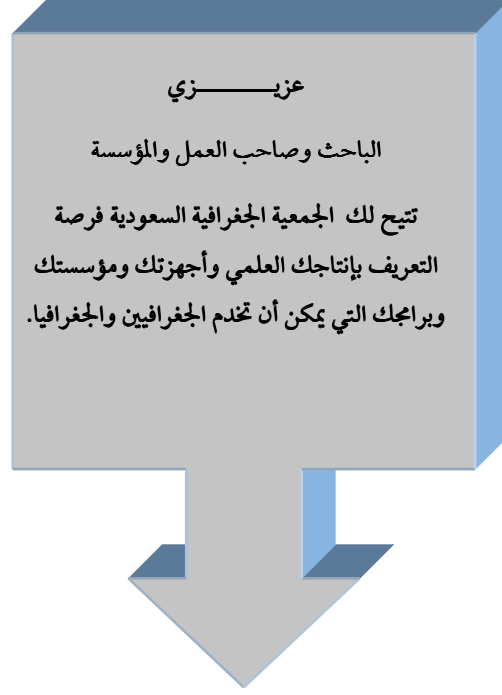
- العمري، حسن بن عبد الله، ١٤٢٩هـ، **مستويات الخصوبة واتجاهاتها والعوامل المؤثرة فيها في محافظة النماص**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، كلية العلوم الاجتماعية، الرياض.
- الغربي، خالد، ٢٠١٢م، تطوير مؤشرات قياس التنمية في المناطق السعودية، <http://www.alegl.com/2010/03/25.article6740.html>
- فياض، هاشم نعمة، ٢٠١٢م، **العلاقة بين الخصوبة السكانية والمتغيرات الاجتماعية - الاقتصادية: دراسة حالة العراق**، المركز العربي للأبحاث ودراسة السكان، الدوحة.
- المجالي، قبلان، ١٩٩٤م، "أثر تفضيل جنس المواليد وبعض العوامل الأخرى في حجم الأسرة وعملية الاستمرار في الإنجاب: دراسة ميدانية"، مؤتمراً للبحوث والدراسات، م٩٠، ص ٨١ - ١٠١.
- المطيري، عبد الله بن نجا، ١٤٢٣هـ، **العوامل المؤثرة في مستويات الخصوبة في محافظة المجمعة بمنطقة الرياض**، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، كلية الآداب، الرياض.
- مكي، محمد شوقي بن إبراهيم، ١٤٠٥هـ، **سكان المدينة المنورة**، دار العلوم، الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، دون تاريخ، **خطة التنمية السادسة**، ١٩٩٥ - ٢٠٠٠م، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.
- وزارة الاقتصاد والتخطيط، دون تاريخ، **خطة التنمية السابعة**، ٢٠٠٠ - ٢٠٠٥م، وزارة الاقتصاد والتخطيط، الرياض.

- وزارة الاقتصاد والتخطيط ، دون تاريخ ، **خطة التنمية الثامنة ، ٢٠٠٥-** ٢٠١٠م ، وزارة الاقتصاد والتخطيط ، الرياض .

المراجع غير العربية:

- Abdulhakim, P., 1988, "Demographic, Socio-Economic, and Regional Fertility Differentials in Pakistan", **The Pakistan Development Review**, Vol. 34, No.4, pp.643-660.
- Aftab, A.,2002, "Population Growth and Development", **Society for the Advancement of Community, Health, Education and Training**, http://sachet.org.pk/home/resources/research_material/research_population_02.asp.
- Bloom, D., et al, 2001, **Demographic Transition and Economic Oppurtunity, The Case of Jordan, from:** <http://www.usaidjordan.org/upload/keydocs/Tech011-bin.pdf>.
- Chan, K.,1973, "The Impact of Industrialization in Fertility in Hong Kong: Demographic", **Social, & Economic Analysis, No.36, pp.47-68**.
- Easterlin, R., 1980, "Fertility and Development", **Population Bulletin of ECWA**, Vol.18, pp. 5-40.
- Escwa, 2005, "The Demographic Window: An Opportunity for Development in the Arab Countries", **Population and Development Report**, 2nd issue, United Nations, New York.
- Friedman, N.J., 1966, **Regional Development Policy: A Case Study of Venezuela**, Cambridge, Mass.
- Heers, D., 1975, **Society and Population**, Prentice Hall, Inc., Englewood Cliffs, New Jersey.
- National Research Council, 1986, **Population Growth and Economic Development: Policy Questions**, National Academy Press, Washington DC.

- Ohadile. P.O., 1996, "The African Population Growth and Development Conundrum", **Health Transition Review**, Supplement to Vol.6, pp.325-344.
- Pavabu, V.P., 1988, "Fertility in Cyprus: A Micro Analysis", University of Wayne, **I.D.A.H.H.S.S.**, Ann Arbor, Michigan, Vol. 17 , No.49, pp 132- 176.
- SIMON,j., & Davanzo, J., 1980, **Research in Population Economics**, Vol.2, JAL Press Inc., New York.
- Stavig, G.,1992, "The Impact of Population Growth on the Economy of Countries", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 27, Issue 4,pp.735-750.



أسعار الإعلانات
صفحة كاملة بمبلغ ١٠٠٠ ريال سعودي
نصف صفحة بمبلغ ٥٠٠ ريال سعودي
ربع صفحة ٢٥٠ ريالاً سعودياً

عزيزي عضو الجمعية الجغرافية السعودية

هل غيرت عنوانك؟ فضلاً املأ الاستمارة المرفقة وأرسلها على عنوان الجمعية

الاسم:

العنوان:

ص.ب:

المدينة والرمز البريدي:

البلد:

الاتصالات الهاتفية:

عمل:

جوال:

بريد إلكتروني:

ترسل على العنوان الآتي:

الجمعية الجغرافية السعودية

ص.ب. ٢٤٥٦ - الرياض ١١٤٥

المملكة العربية السعودية

هاتف: +٩٦٦ ١ ٤٦٧٨٧٩٨ فاكس: ٩٦٦ ١ ٤٦٧٧٧٣٢

بريد إلكتروني: sgs@ksu.edu.sa

كما يمكنكم زيارة موقع الجمعية على الإنترنت على الرابط الآتي:

www.ksu.edu.sa/societies/sgs/www.saudigs.org

آخر إصدارات سلسلة بحوث جغرافية:

- ٨٨- الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم في دولة الكويت :
د. عبيد بن سرور العتيبي خصائصها الجغرافية واتجاهاتها المستقبلية
- ٨٩- آراء الجغرافيين العرب حول مفهوم علم الجغرافيا ومستقبله
أ.د. رشود بن محمد الحريف
- ٩٠- خصائص المناخ للفترات النووية بمحافظة خميس مشيط
د. بدر الدين بن يوسف محمد
- ٩١- خريطة مخاطر الفيضانات والسيول في مدينة جدة
د. مشاعل بنت محمد آل سعود
- ٩٢- دراسة العلاقة بين الكتل الهوائية الشتوية والخصائص المناخية
في شمال المملكة العربية السعودية
د. فوزية بنت عمر بخرجي
- ٩٣- رحلة العمل اليومية للوافدين المقيمين في منطقة الأعمال المركزية
بمدينة الرياض : دراسة تطبيقية في جغرافية النقل
د. سعد بن ناصر الحسين
- ٩٤- تأثير المناخ على مرض الملاريا في منطقة جازان
(محطة ملاكي المناخية كدراسة حالة)،
د. عائشة بنت علي العريشي
- ٩٥- الخصائص الاقتصادية والاجتماعية لمستفيدي الخدمات الطبية
في المستشفيات الخاصة بمدينة الرياض "دراسة جغرافية"
د. صباح بنت علي اليماني
- ٩٦- الحرارة والرطوبة الجوية واستهلاك الطاقة الكهربائية في مدينة جدة
د. هدى بنت عبد الله العباد
- ٩٧- التحليل الكمي المقارن لكثافة التصريف مع التطبيق على حوض
وادي العاقول بالمدينة المنورة
د. متولي عبد الصمد عبد العزيز
- ٩٨- الاتجاهات نحو سلامة التلاميذ المرورية بمدينة الرياض
د. محمد بن سعد المقرري
- ٩٩- خصائص متعاطي المخدرات المترددين على مستشفى الأمل بالدمام
د. حورية بنت صالح الدوسري
- ١٠٠- الصناعة في المناطق الجنوبية الغربية من المملكة العربية السعودية
د. عبد العزيز بن إبراهيم الحرة
- ١٠١- تقييم تدهور الغطاء النباتي وأثره على السياحة البيئية في منطقة جازان
د. آمال بنت يحيى الشيخ
- ١٠٢- التباين المكاني لأوجه الدخل والإنفاق في المجتمع السعودي في الشرقية
أ.د. فريال بنت محمد الهاجري
- ١٠٣- اشتقاق المعادلات التجريبية لتصميم منحنيات كثافة الأمطار في المملكة
د. محمد بن فضيل بوريه
- ١٠٤- تغير الأمطار في منابع النيل وأثره في الاحتياجات المائية في مصر
د. مسعد بن سلامة مندور

(Price Listing Per Copy)

Individuals: 15 S.R

Institutions: 20 S.R

Handing & Mailing Charges are Added on the Above Listing

أسعار البيع:

سعر النسخة الواحدة للأعضاء: ١٥ ريالاً سعودياً.

سعر النسخة الواحدة للمؤسسات: ٢٠ ريالاً سعودياً

تضاف إلى هذه الأسعار أجرة البريد.

*Recent Trends of Population growth and its Implication in the
Madinah Region, Saudi Arabia*

Abstract:

This study aims to reveal the modern trends of population growth in the Medina area, as well as determine the variation in these rates between governorates of the region, and try to explain this variation in the light of demographic and economic theories.

The study relied on census data for the years 1394, 1413, 1425, 1431 A.H. The growth rates were calculated applying the exponential equation, as has been establishing a number of figures that show growth rates in the region and the governorates.

The study showed lower rates of annual population growth during the period 1413-1431 (1.35%) after these rates were high during the period 1394 - 1413 (3.88%) as a result of migration, fertility levels change.

The study also showed variations in the rates of population growth among cities in the governorates, and that there is a direct correlation between population growth and migration in the region and major governorates and cities and the availability of facilities and basic services.

Key words: Medina, population growth, variation, migration, and trends.

ISSN 1018-1423
Key title =Buhut Gugrafiyya

●Administrative Board of the Saudi Geographical Society●

Mohammed S. Makki	Prof.	Chairman.
Mohammed S. Al-Rebdi	Assoc. Prof	Vice-Chairman.
Ali A. Al Dosari	Assoc. Prof.	Secretary General.
Mohammed A. Al-Fadhel	Assoc. Prof.	Treasurer.
Mohammed A. Meshkhes	Assoc. Prof.	Head of Research and Studies Unit
Mohamed Ibrahim Aldagheiri	Assis. Prof.	Head of The Committee Cultural and Media
Anbara kh. Belal	Assoc. Prof.	Editor of Geographical Newsletter
Mohammed D. Aldakhil	Assis. Prof	Member.
Mohammed A. Alrashed	Assis. Mr.	Member

**Recent Trends of Population growth and its
Implication in the Madinah Region, Saudi Arabia**

Prof. Mohammed Shawqi I. Makki



Saudi Geographical Society (S.G.S.)

● Editorial Board ●

Editor-in-Chief:	Mohammed A. Al-Saleh	(Ph.D.).
Editorial Board:	Saad N. Alhussein	(Ph.D.).
	Abdulla A. Al-Taher	(Ph.D.).
	Mohammed S. Al-Rebdi	(Ph.D.).
	Mohammed A. Meshkhes	(Ph.D.).

● Advisory Board ●

Amal Yusof A. Al-Sabah, Ph.D., Professor	University of Kuwait.
Hassan A. Saleh, Ph.D., Professor	The University of Jordan.
Abdullah N. Al-Welaie, Ph.D., Professor	Imam Mohammed Bin Saud Islamic Univ.
Mohammed A. Al-Gabbani Ph.D., Professor	King Saud University.
Nasser. A. Al-Saleh, Ph.D., Professor	Umm Al-Qura University.

● Correspondence Address ●


All Research Papers and Editorial Correspondence Should be sent to
The Editor-in-Chief, Dept. of Geography
College of Arts, King Saud University
P.O.Box 2456 Riyadh 11451
Kingdom of Saudi Arabia
Tel: 4678798 Fax: 4677732
E-Mail: sgs@ksu.edu.sa

All Views Expressed by Contributors to the RESEARCH PAPERS IN
GEOGRAPHY do not Necessarily Reflect the Position of the Editorial Board or
the Saudi Geographical Society



REFEREED PERIODICAL PUBLISHED BY SAUDI GEOGRAPHICAL SOCIETY

105



Recent Trends of Population growth and its Implication in the Madinah Region, Saudi Arabia

Prof. Mohammed Shawqi I. Makki